



جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم مالية و محاسبة

التخصص : مالية مؤسسة

الموضوع

عنوان المذكرة

النمذجة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة
(1996-2024)

مذكرة التخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي – الطور الثاني ل.م.د

إعداد الطالب:

كريم أحمد

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

د. دربال فاطمة الزهراء	استاذة محاضرة أ	رئيسا
د. بلحية يمينه	استاذة محاضرة ب	مشرفا
د. سي محمد كمال	استاذ التعليم العالي	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025-2026

كلمة شكر

نحمد الله عزّ وجلّ الذي وفقني لإتمام هذا البحث العلمي، وأمدني بالصبر والعزيمة والقوة طوال مراحل إنجازه، فله الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه على نعمه التي لا تُعد ولا تُحصى.

أتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة بلحية يمينه، على ما قدمته لي من توجيهات علمية قيمة ونصائح سديدة، وعلى دعمها المتواصل وحرصها الدائم على إثراء هذا العمل في مختلف جوانبه، فكان لإشرافها الأثر الكبير في إتمام هذه المذكرة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة المحترمين، لتفضلهم بقراءة هذه المذكرة وتقييمها، وإلى كافة أساتذة وموظفي جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، الذين ساهموا في تكويني العلمي والأكاديمي طوال سنوات الدراسة.

ولا أنسى أن أتوجه بخالص الامتنان إلى والديّ الكريمين، وإلى الأهل والأصدقاء وكل من ساندني وشجعني وقدم لي يد العون من قريب أو بعيد، فلكم مني أصدق عبارات الشكر والتقدير. وفي الأخير، أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل نافعاً ومفيداً، وأن يوفقنا جميعاً لما فيه الخير والنجاح

الإهداء

إلى من كان دعاؤهما سرّ نجاحي، ونور دربي في كل خطوة، إلى أعظم نعمة أنعم الله بها عليّ، أبي وأمي الكريمين،
حفظهما الله وأدامهما تاجاً فوق رأسي .

إلى من شاركوني لحظات التعب والأمل، وكانوا سنداً لي طوال مسيرتي، إلى إخواني وأفراد عائلتي الكريمة . إلى
أصدقائي وزملائي الذين رافقوني بالدعم والتشجيع والكلمة الطيبة .

إلى كل أستاذ علّمني حرفاً وأنار لي طريق العلم والمعرفة . إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في وصولي إلى هذه
المرحلة .

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع، راجياً من الله أن يجعله بداية لمستقبل مليء بالنجاح والتوفيق

كريم أحمد

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الاهداء	
الشكر و التقدير	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول و الأشكال	
قائمة الملاحق	
الملخص	
مقدمة عامة	د-١
الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والتنويع الاقتصادي	
تمهيد	01
المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول الاستثمار الاجنبي المباشر والتنويع الاقتصادي	02
المطلب الأول : مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر	02
الفرع الأول : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	02
الفرع الثاني : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	03
الفرع الثالث : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	05
المطلب الثاني : مفاهيم أساسية حول التنويع الاقتصادي	06
الفرع الأول : مفهوم, أهمية و أهداف التنويع الاقتصادي	06
الفرع الثاني : محددات التنويع الاقتصادي و آلياته	08
الفرع الثالث : مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي	10

14	المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية
14	المطلب الأول : الدراسات العلمية السابقة
14	الفرع الأول : الدراسات باللغة العربية
17	الفرع الثاني : الدراسات باللغة الأجنبية
20	المطلب الثاني : ملخص عن الدراسات السابقة
20	الفرع الأول: ملخص عن الدراسات السابقة
25	الفرع الثاني : ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة
26	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: دراسة تحليلية و قياسية لأثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي بالجزائر خلال (1996-2024)	
28	تمهيد
29	المبحث الأول: دراسة تحليلية وصفية للمتغيرات و بناء نموذج الدراسة
29	المطلب الأول: دراسة تحليلية وصفية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر و التنويع الاقتصادي بالجزائر
29	الفرع الأول: دراسة تحليلية وصفية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
34	الفرع الثاني: دراسة تحليلية وصفية لمؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر
36	المطلب الثاني: النموذج المستخدم ووصف متغيرات الدراسة
36	الفرع الأول: بناء نموذج الدراسة
37	الفرع الثاني: وصف متغيرات الدراسة
38	المبحث الثاني: خطوات تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي بالجزائر
38	المطلب الأول : اختيار جذر الوحدة unit Root
39	الفرع الأول: دراسة استقراره المتغيرات عند المستوى

40	الفرع الثاني: دراسة استقراريه المتغيرات عند الفرق الأول
40	المطلب الثاني: تطبيق منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL
40	الفرع الأول: التعريف بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة
41	الفرع الثاني: تقدير نموذج ARDL
42	الفرع الثالث: إختبار التكامل المشترك (ARDL Bounds Test Results)
43	الفرع الرابع: تقدير معلمات النموذج على المدى الطويل UECM
44	الفرع الخامس: إختبار صلاحية النموذج
46	الفرع السادس: اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج (CusumandCusumsq)
47	الفرع السابع: تفسير نتائج الدراسة
49	الخلاصة
51	الخاتمة العامة
54	قائمة المراجع
60	الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	يوضح ملخص عن الدراسات السابقة	21
01-02	المتغيرات المستعملة في الدراسة القياسية	36
02-02	نتائج اختبار KPSS للاستقرارية عند المستوى	39
03-02	نتائج اختبار KPSS للاستقرارية عند الفرق الاول	40
04-02	يوضح نتائج تقدير ARDL في المدى القصير	41
05-02	نتائج اختبار التكامل المشترك (Bounds Test)	43
06-02	نتائج تقدير علاقة في المدى الطويل ونموذج تصحيح الخطأ	43
07-02	نتائج اختبار عدم تباين حد الخطأ العشوائي	45
08-02	نتائج اختبار الارتباط الذاتي	45

قائمة الأشكال

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01-02	يوضح تطور صافي التدفقات الوافدة والخارجة من الاستثمار الاجنبي المباشر بالجزائر خلال الفترة 1996-2024	29
02-02	يوضح تطور الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1996-2024	30
03-02	تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالجزائر خلال الفترة 1996-2024	32
04-02	يوضح تطور مؤشر الانفتاح التجاري بالجزائر خلال الفترة 1996-2024	33
05-02	يوضح تطور معامل هيرشمان - هيرفندال في الجزائر خلال الفترة 1996-2024	34
06-02	نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلثي	42
07-02	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير	44
08-02	اختبار الاستقرار الهيكلي	46

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
60	دراسة استقراريه المتغيرات عند المستوى باختبار KPSS في النموذجين	01
64	دراسة استقراريه المتغيرات عند الفرق الأول باختبار KPSS في النموذجين	02
67	نتائج اختبار bounds	03
67	نتائج تقدير نموذج ARDL في المدى القصير	04
68	تقدير علاقة في المدى الطويل ونموذج تصحيح الخطأ	05

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1996-2024)، وذلك باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، من خلال اختبار العلاقة في الأجلين القصير والطويل بين مؤشر التنويع الاقتصادي (HHI) كمتغير تابع، وكل من الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص (DC)، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPP)، والانفتاح التجاري (TO) كمتغيرات مستقلة.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات، كما أظهرت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر سلبًا وبشكل معنوي على التنويع الاقتصادي، في حين كان لكل من الائتمان المحلي والانفتاح التجاري أثر إيجابي ومعنوي. بالمقابل، سجل النمو الاقتصادي أثرًا سلبيًا، مما يعكس الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري. كما بينت نتائج الأجل القصير وجود تأثيرات متباينة بين المتغيرات.

وعليه، توصي الدراسة بضرورة توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو القطاعات المنتجة خارج المحروقات، وتعزيز دور التمويل الموجه للقطاع الخاص، بما يدعم مسار التنويع الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، التنويع الاقتصادي، ARDL، الجزائر

Abstract

This study aims to analyze the impact of foreign direct investment (FDI) on economic diversification in Algeria over the period 1996–2024, using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) approach. The analysis examines both short-run and long-run relationships between the Herfindahl-Hirschman Index (HHI) as the dependent variable, and foreign direct investment (FDI), domestic credit to the private sector (DC), GDP per capita (GDPP), and trade openness (TO) as independent variables.

The findings reveal the existence of a long-run equilibrium relationship among the variables. Results indicate that FDI has a significant negative effect on economic diversification, whereas domestic credit and trade openness have positive and significant impacts. In contrast, GDP per capita shows a negative effect, reflecting the rentier nature of the Algerian economy. Short-run results also show mixed effects.

Accordingly, the study recommends redirecting foreign investment toward productive non-hydrocarbon sectors and strengthening private sector financing to support economic diversification in Algeria.

Keywords: Foreign Direct Investment, Economic Diversification, ARDL, Algeria.

مقدمة عامة

أ- توطئة

شهد الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة تحولات هيكلية نتيجة لعوامل مختلفة من العولمة الاقتصادية والتطور التقني المتسارع وحرية انتقال رؤوس الأموال. وقد أدى ذلك الى الترابط بين الاقتصادات الوطنية وازدياد حدة منافسة. و في هذا الاطار أصبح تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز القدرة التنافسية أمرا حتميا على جميع الدول ولاسيما الدول النامية وتسعى هذه الدول جاهدة لجذب التمويل الخارجي لتعزيز قدرتها الانتاجية وتحقيق التنمية الاقتصادية. ويعد الاستثمار الاجنبي المباشر أهم هذه الاليات لأنه يمثل عاملا رئيسيا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وله دورا مهم في زيادة القدرة الانتاجية وتعزيز التنافسية الاقتصادية. ومن الجانب الاخر يواجه الاقتصاد الجزائري تحديات كبيرة في سعيها لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر الذي يعتبر المحور الاساسي في تعزيز التنوع الاقتصادي كما هو معروف أن الجزائر تعتمد على قطاع النفط والغاز كمصدر رئيسي للإيرادات المالية. وبذلك يصبح اقتصادها عرضة للتقلبات المترتبة على تغيرات تكاليف الطاقة في الأسواق الدولية.

ب- إشكالية الدراسة : استنادا إلى ما سبق تتضح إشكالية الدراسة في :

◀ ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي في الجزائر أثناء خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1996 إلى سنة 2024؟

ت- الأسئلة الفرعية :

ولتحليل الإشكالية الرئيسية تسعى الدراسة إلى طرح مجموعة من الاسئلة الفرعية :

✓ ما هي أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر؟

✓ ما هي أهم مؤشرات المفسرة للتنوع الاقتصادي؟

✓ كيف يؤثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي بالجزائر؟

ث- الفرضيات : تقودنا إشكالية الدراسة إلى طرح الفرضيات التالية:

⊕ الفرضية الأولى: يوجد تأثير ايجابي وذو دلالة إحصائية لمؤشر الانفتاح التجاري على التنوع الاقتصادي في

الجزائر

❶ **الفرضية الثانية:** يوجد تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية لمؤشر الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص على التنوع الاقتصادي في الجزائر

❷ **الفرضية الثالثة:** يوجد تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية للمؤشر الاستثمار الاجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي في الجزائر

❸ **الفرضية الرابعة:** يوجد تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية لمؤشر النمو الاقتصادي على التنوع الاقتصادي في الجزائر

ج- أهداف الدراسة: يكمن هدف هذه الدراسة في:

- ☑ دراسة الإطار النظري لمفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر و التنوع الإقتصادي.
- ☑ عرض أهم الدراسات التجريبية والتحليلية التي تناولت صلب إشكالية موضوعنا.
- ☑ استخدام النماذج الاقتصادية القياسية لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الإقتصادي .
- ☑ عرض النتائج والتوصيات في الدراسات السابقة حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الإقتصادي في الجزائر(1996-2024) .

ح- أهمية الدراسة :

إن هذه الدراسة مهمة جدا من الناحية العلمية و العملية . فمن الناحية العلمية تثري الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنوع الإقتصادي. ومن الناحية العملية تقدم مؤشرات يمكن استخدامها لتحقيق التنوع الإقتصادي المستدام في الجزائر.

خ- أسباب اختيار الموضوع : تم اختيار الموضوع وفقا لاعتبارات عديدة منها:

- يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورًا متزايد الأهمية في الاقتصاد الجزائري.
- الحاجة الملحة لتنوع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات فقط.

– يوجد نقص في الدراسات التي تتناول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنويع الاقتصادي في الجزائر فترة 1996-2024.

– تتيح لي هذه الدراسة البحثية فرصة لتطبيق تقنيات التحليل القياسي، مثل منهجية التكامل المشترك ونموذج ARDL، مما يساهم في تنمية مهاراتي في النمذجة القياسية، وتحليل البيانات باستخدام برنامج EViews.

د- حدود البحث :

◆ **الحدود الزمانية:** تمتد فترة الدراسة من 1996 إلى 2024 ، وهي فترة تتيح تحليلا شاملا لتطور محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مما يعزز دقة نتائج القياسية.

◆ **الحدود المكانية:** تركز الدراسة على الاقتصاد الجزائري حيث سيتم تحليل طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتكتلة في محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و المتغير التابع المتمثل في التنويع الاقتصادي بالجزائر.

ذ- المنهج المستخدم وأدوات الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث واختبار الفرضيات، تعتمد هذه الدراسة على منهجية متكاملة تجمع بين الجانبين النظري والتطبيقي. في الجانب النظري: يُستخدم المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض وشرح المفاهيم والنظريات المرتبطة بالتنويع الاقتصادي و الاستثمار الأجنبي المباشر. في الجانب التطبيقي: يُستخدم المنهج الكمي القياسي لتحليل أثر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر. كما سيتم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) على بيانات السلاسل الزمنية الممتدة من عام 1996 إلى 2024، وذلك بالاستعانة ببرنامجي التحليل الإحصائي Excel و EViews .

ر- هيكل الدراسة :

للإحاطة بموضوع الدراسة، تم تقسيمها إلى فصلين تسبقهما مقدمة عامة. حيث خُصّص الفصل الأول للجانب النظري، وتضمن مبحثين؛ تناول المبحث الأول المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتنويع الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر، بينما خُصّص المبحث الثاني لعرض الدراسات السابقة ذات الصلة، مع توضيح القيمة المضافة للدراسة الحالية وبيان ما يميزها عن الدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني، فقد خُصَّص للجانب التطبيقي، حيث تم من خلاله إجراء دراسة تحليلية وقياسية لتحديد طبيعة العلاقة بين مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر والتنويع الاقتصادي، وذلك بالاعتماد على نموذج ARDL خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2024 في الجزائر. وفي الأخير، اختُتِمت الدراسة بخاتمة عامة تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها، مع التحقق من صحة الفرضيات المدروسة.

الفصل الاول:

الاطار النظري للاستثمار الأجنبي

المباشر والتنويع الاقتصادي

تمهيد

أدى التحول السريع للاقتصاد العالمي إلى ظهور تحديات جديدة أمام الدول ذات الاقتصادات النامية مما جعل النمو الاقتصادي المستدام غرضاً استراتيجياً هاماً. ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً للتمويل الخارجي وله دوراً في الدعم القدرة الإنتاجية والحصول على تكنولوجيا الحديثة لتسريع التنمية وفتح أسواق جديدة للمنتجات المحلية من جانب آخر أصبح التنوع الاقتصادي خياراً لا مفر منه لمواجهة الاختلالات الهيكلية وتقليص التبعية على الصناعات القائمة على الموارد. وفي هذا الإطار تواجه الجزائر تحديات كثيرة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق تنوع اقتصادي وهذا يبرز أهمية دراسة وتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التنوع الاقتصادي.

في هذا الفصل سنحاول التعرف على أهم المفاهيم والجوانب النظرية المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر والتنوع الاقتصادي حيث تطرقنا إلى مبحثين:

❖ المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول الاستثمار الاجنبي المباشر والتنوع الاقتصادي.

❖ المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية

المبحث الأول : الأدبيات النظرية حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتنوع الاقتصادي

يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر من اهم المواضيع الاقتصادية التي اهتمت الباحثين و الاقتصاديين لأن لها دور مهم في دعم الاقتصاد الوطني و تحقيق التنمية الاقتصادية. و بالنسبة للتنوع الاقتصادي يعد من الأهداف المهمة و الاساسية التي تسعى إليها العديد من الدول خاصة تلك الدول التي تعتمد على قطاع واحد في اقتصادها ,وذلك من أجل تقليل المخاطر الاقتصادية و تحقيق الاستقرار و النمو المستدام .

انطلاقاً من ذلك يهدف هذا المبحث إلى توضيح الجانب النظري المرتبط بالاستثمار الاجنبي المباشر و التنوع الاقتصادي ،حيث سيتم الدراسة في المبحث الأول الأدبيات النظرية من خلال عرض المفاهيم الأساسية للاستثمار الاجنبي المباشر و التنوع الاقتصادي.

المطلب الأول : مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مظاهر العولمة الاقتصادية وأبرز مؤشرات، فهو يتضمن مختلف تحركات رؤوس الأموال الدولية طويلة المدى، والقدرة الكبيرة على تعزيز التكامل العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق رأس المال .

الفرع الأول : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه قيام المستثمرين الأجانب بإنشاء مشاريع استثمارية أو تملك حصص فيها داخل الدولة المضيفة، بما يتيح لهم المشاركة في إدارتها أو ممارسة قدر من السيطرة عليها. ويتميز هذا النوع من الاستثمار بطابعه طويل الأجل واعتماده على رؤوس أموال معتبرة، وغالباً ما يتم عبر شركات دولية، مما يجعله وسيلة فعّالة لنقل التكنولوجيا الحديثة والخبرات الفنية إلى الدول المستقبلية. (العربي، 2022)

وللاستثمار الأجنبي عدة تعريفات أخرى صادرة من الهيئات والمنظمات العالمية تتجلى في :

- برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD : يشير الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستثمار الأجنبي في الأصول الرأسمالية الثابتة في دولة معينة .ينطوي على علاقات طويلة الأمد، ويعكس مصالح المستثمر في دولة أخرى .سواء كان المستثمر فرداً أو شركة أو مؤسسة، فله الحق في إدارة أصوله، ولكنه يخضع لإشراف الدولة الأجنبية أو دولة إقامته. (فعلول، 2017)

■ **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: OCDE** يعرف على أنه كل فرد طبيعي، كل هيئة عامة أو خاصة، كل سلطة حكومية كل تجمع من الأفراد الطبيعيين الذين تربطهم صلة فيما بينهم، كل مجموعة من المؤسسات التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية المرتبطة ببعضها هو بمثابة مُستثمر أجنبي مباشر إذا كان يمتلك منشأة للاستثمار المباشر. (دحماني و نفاح، 2017)

ومن خلال التعريفات السابقة يتضح ان الاستثمار الاجنبي المباشر كافة المشروعات التي يقوم بإنشائها المستثمرون الأجانب ويمتلكونها أو يشاركون المستثمر الوطني فيها أو يسيطرون فيها على الإدارة. وتتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي تعتبر استثمارات طويلة الأجل، باستقرار كبير ، وهي غالباً ما تتم عن طريق شركات عالمية تساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرة وتطوير الإدارة وفتح أسواق جديدة لمنتجات هذه الاستثمارات سواء من خلال إنشاء مصانع حديثة أو قيامها بشراء مصانع بغرض التحديث والتطوير ورفع الإنتاجية.

الفرع الثاني : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الأشكال وهي كالتالي :

أ- **الاستثمار المشترك** : هذا مشروع استثماري مملوك بشكل دائم أو مشترك بين طرفين أو أكثر من دول مختلفة. يشمل مشروع الاستثمار المشترك أنشطة إنتاج أو مبيعات تجرى في الخارج، حيث يكون أحد الأطراف شركة دولية مسؤولة عن إدارة المشروع دون أن يكون لها سيطرة كاملة عليه. (بن منصور، 2014)

ب- **الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي** : يتجلى هذا النوع من الاستثمار في احتفاظ المستثمر الأجنبي بملكية المشروع الاستثماري، الى جانب احتفاظه أيضاً بحق إدارته والسيطرة عليه. هذا النوع من الاستثمار يتجلى في إنشاء فروع جديدة للشركات متعددة الجنسيات، أو توسيع الفروع الموجودة، أو شراء شركات محلية بشكل كامل في الدول المضيفة. ويعتبر هذا الشكل الأكثر تفضيلاً من قبل الشركات متعددة الجنسيات. ومع ذلك، فإن بعض الدول النامية تتردد بل وترفض هذا الأمر خوفاً من مخاطر الاحتكار والتبعية الاقتصادية وما ينتج عن ذلك من تداعيات سياسية سلبية في تلك البلدان.

ومع ذلك، أثبتت التجربة أن اعتماد هذا النوع من الاستثمار في البلدان النامية يوفر مزايا كثيرة مثل تلبية احتياجات السوق المحلي، وخلق فائض للتصدير، مما يحسن بالتالي من رصيد ميزان المدفوعات ويساهم في التقدم التكنولوجي. لذا يتعين على هذه الدول السعي لتعظيم هذه الفوائد وتقليل مخاطر الاحتكار والتبعية الاقتصادية

والسياسية، وذلك من خلال وضع تنظيمات تهدف إلى توجيه هذه الاستثمارات وفقاً لأهمية واحتياجات تلك الدول. (لعلمي و كرومي، 2012)

ت- عمليات الاندماج أو التملك : يشير هذا إلى عمليات الاندماج والاستحواذ بين الشركات. وقد ازدادت هذه المعاملات في السنوات الأخيرة، وأصبحت مصدراً رئيسياً للاستثمار الأجنبي المباشر. ويعني الاندماج دمج أصول وأعمال شركتين في دولتين مختلفتين لتكوين كيان قانوني جديد. ويعني الاندماج وضع أصول الشركتين تحت سيطرة شركة واحدة، مملوكة بشكل مشترك لمساهمي الشركتين الأصليتين. والاندماج في جوهره عملية تبادل أسهم بين شركتين أو أكثر، ولكن في النهاية لا ينتج عنها سوى شركة واحدة. وعادةً ما يحدث الاندماج بين شركتين متقاربتين في الحجم وترابطهما علاقة ودية، حيث تميل الشركة المندمجة إلى الاحتفاظ باسمي الشركتين الأصليتين.

ث- مشروعات أو عمليات التجميع : قد تتخذ هذه المشاريع شكل اتفاقيات بين جهات أجنبية ومحلية، حيث تُزود الأولى الثانية بمكونات منتج محدد (كالسيارات مثلاً) لتجميعه في المنتج النهائي. وفي معظم الدول النامية، تُقدّم الجهة الأجنبية الخبرة أو التقنية اللازمة المتعلقة بتصميم المصانع، والعمليات، وأساليب التخزين، والصيانة، والمعدات الرأسمالية، مقابل عائد مالي متفق عليه بين الطرفين. وتُجدر الإشارة إلى أن مشاريع التجميع قد تتخذ شكل مشاريع مشتركة أو تكون مملوكة بالكامل للجهة الأجنبية. (سلو الارتوشي، 2014)

ج- الاستثمار في المناطق الحرة : يهدف إلى دعم الصادرات وتعزيز الاندماج في الاقتصاد الدولي، ويخضع لنظام تحفيزي خاص يمنحه امتيازات متعددة غير متاحة في باقي المناطق. وتتركز هذه الاستثمارات في الأنشطة الموجهة للتصدير، كما تُعد معاملاتها مع المؤسسات داخل التراب الوطني من قبيل التجارة الخارجية، وتستفيد من إعفاءات ضريبية وجمركية واسعة، ويكون هدفها الأساسي إنتاج سلع موجهة للتصدير

ح- الشركات متعددة الجنسيات : تعد الشركات متعددة الجنسيات أحد أبرز أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تسيطر الشركة الأم على عدة مشروعات في دول مختلفة وتجمع الموارد المالية والبشرية ضمن استراتيجية موحدة. ويُعتبر حجم المبيعات السنوية وطبيعة الأنشطة الخارجية عوامل أساسية، فتستبعد الشركات الصغيرة أو تلك التي تقتصر أنشطتها على التصدير فقط، حتى مع وجود فروع أجنبية. (حاجي و زروق، 2017)

الفرع الثالث : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

تُعدّ محددات الاستثمار الأجنبي المباشر من العناصر الأساسية التي تؤثر في قرارات المستثمرين الأجانب عند اختيار الدولة المضيفة. وتحدد هذه القرارات مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والمؤسسية التي تعكس مدى جاذبية البيئة الاستثمارية وقدرتها على استقطاب هذا النوع من الاستثمار.

1- المحددات الاقتصادية : تتعدد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا للظروف الاقتصادية و الهيكلية للدول المستهدفة، ومن أبرز هذه المحددات : (ديب ، 2025)

- **حجم السوق :** لا يقتصر الأمر على الموقع الجغرافي فحسب، بل يعتمد أيضاً على عوامل أخرى مثل حجم السكان، والدخل القومي، ومتوسط دخل الفرد، وطبيعة المنتجات الاستثمارية. فالأسواق الصغيرة عموماً أقل جاذبية للاستثمار، بينما تُمكن الأسواق الكبيرة الشركات المنتجة للسلع من تحقيق وفورات الحجم وتحسين الكفاءة الاقتصادية.

- **مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي :** تؤدي هذه المؤشرات دوراً حيوياً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفيما يلي أبرز هذه المؤشرات:

- التضخم: يُعتبر التضخم أحد العوامل الأساسية التي تعكس مدى استقرار البيئة الاقتصادية في الدولة المستضيفة للاستثمار. التغيرات في معدلات التضخم تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

- الكتلة النقدية: يؤدي ازدياد سرعة نمو الكتلة النقدية في الدولة المستضيفة إلى تشجيع الإقراض ومن ثم استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. لذا، يُتوقع أن تكون الإشارة المرتبطة بهذا المتغير إيجابية.

2- المحددات السياسية : تؤثر العوامل الأساسية بشكل كبير على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومن أبرز هذه العوامل :

- **مستوى الاستقرار السياسي:** يعكس الاستقرار السياسي استقرار السياسة الاقتصادية مما يساهم في دعم الاستثمارات الأجنبية وزيادتها، بينما يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى طرد المستثمرين.

- **النظام السياسي المتبع في الدول المضيفة،** حيث يوفر النظام الديمقراطي بيئة آمنة ومستقرة ويتميز بالوضوح والالتزام بالقوانين، مما يمنح المستثمرين الطمأنينة بعدم فقدان رأس المال.. (لطرش، 2019)

3- المحددات الادارية : يُعتبر النظام الإداري المعمول به في الدولة من العوامل الأساسية التي تساهم في خلق بيئة ملائمة للاستثمار. وأحد أبرز مظاهر هذه البيئة هو وجود أجهزة حكومية تدير العمليات الإدارية بطريقة تقلل من الوقت اللازم للحصول على التراخيص لإنشاء المشاريع الاستثمارية. وبالتالي، كلما كانت الأجهزة المسؤولة عن إدارة الاستثمار أكثر كفاءة تنظيمياً وإدارياً، واعتمدت على تطبيق مبدأ عدم المركزية في إدارة الاستثمار، زادت فرص جذب الاستثمارات. (حسن و ظاهر ، 2023)

المطلب الثاني : مفاهيم أساسية حول التنوع الاقتصادي

يعتبر التنوع الاقتصادي الأساس لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي باعتماده على تعدد مصادر الدخل. ونظراً لهذا التعدد سيتم التفصيل فيه من خلال ثلاثة فروع رئيسية يخصص الفرع الاول لمفهوم التنوع الاقتصادي وأهميته وأهدافه ويخصص الفرع الثاني بتحديد أبرز محدداته و آليات تحقيقه. ويركز الفرع الثالث على مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي باعتبارها أدوات أساسية لتقييم مستواه وفعاليته.

الفرع الأول : مفهوم, أهمية و أهداف التنوع الاقتصادي

أولاً :تعريف التنوع الاقتصادي

يُعرف التنوع الاقتصادي بأنه التحول نحو هيكل إنتاج وطني أكثر تنوعاً بهدف تعزيز الإنتاجية، وتوفير فرص العمل، وتأسيس النمو المستدام. هذا يعكس عملية التحول الهيكلي، حيث يتطلب التنوع الناجح للإنتاج الوطني إعادة توزيع الموارد داخل القطاعات وبينها، من الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة إلى الأنشطة ذات الإنتاجية العالية. (لحول، كرار، و بن ديمة، 2021)

التنوع بشكل عام يعني تقليل الاعتماد على مصدر واحد والتركيز على تعزيز القاعدة الصناعية والزراعية، مما يساهم في بناء قاعدة إنتاجية قوية. يهدف هذا التوجه إلى إرساء اقتصاد وطني متين يتجه نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في مختلف القطاعات. (صاري، 2019)

يعتبر التنوع الاقتصادي بأنه العملية التي تعني الاعتماد على مجموعة متزايدة تساهم في إنتاج الناتج، ويمكن الإشارة إلى التنوع فيما يتعلق بتنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنوع مصادر الإيرادات في الميزانية العامة، أو تنوع الأسواق مثل الأسواق المحلية أو أسواق التصدير. (أوريبي و عايب، 2024)

ثانيا :أهمية التنوع الاقتصادي

يعتبر التنوع الاقتصادي السبيل الأفضل للتخلص من الاعتماد الراهن على الموارد النفطية وظروف الأسواق الخارجية. ومن هنا، تتضح لنا عدة أسباب ودوافع خاصة بالدول النفطية، أبرزها:

❖ بما أن النفط هو مورد طبيعي محدود، فإنه من الضروري الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير محدودة لتحقيق التنمية المستدامة.

❖ يُعتبر استخراج النفط نوعًا من استنزاف رأس المال، بينما يعتمد تنوع الاقتصاد على توفير مصادر دخل متعددة وموارد دائمة.

❖ تؤدي تقلبات أسعار النفط والطلب العالمي عليه إلى تباين في مستويات الصادرات.

❖ تعرقل التغيرات في مستويات الدخل القومي الناتجة عن تقلبات الإيرادات النفطية الاستقرار المالي ومن ثم التنفيذ الفعال لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلب استمرارية وثبات مصادر التمويل. (بن يزة و بوكثير، 2023)

❖ إنشاء اقتصاد مستدام لأجيال الحاضر والمستقبل، بعيدًا عن الاعتماد على النفط، مع تعزيز دور القطاع الخاص وجذب الاستثمارات .

❖ استقرار الموازنة العامة من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى.

❖ دعم تنفيذ الخطط المستقبلية من خلال توفير ما يتطلبه التخطيط من خبرات محلية ودولية ومؤسسات إدارية وبيئة اجتماعية، عن طريق تأمين الأموال اللازمة. (جلود، 2021)

ثالثا: أهداف التنوع الاقتصادي

تسعى سياسات التنوع الاقتصادي إلى تحقيق جملة من الأهداف الرئيسية، من أبرزها :

✓ تخفيض مستوى المخاطر الاقتصادية والقدرة على مواجهة الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية مثل النفط، أو الجفاف بالنسبة للمنتجات الزراعية والغذائية، أو الركود الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول المتعاونة مثل الاتحاد الأوروبي.

✓ تعزيز وضمان استمرار وتيرة النمو من خلال تحسين قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للإيرادات والنقد الأجنبي والعائدات العامة، وزيادة قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتحفيز الاستثمار فيه.

✓ الهدف هو تحقيق اكتفاء ذاتي في السلع والخدمات وزيادة الصادرات وتقليل الاعتماد على الاستيراد من الخارج للسلع الاستهلاكية. كما نسعى لتوفير فرص العمل مما يحسن مستوى معيشة الأفراد. (بلعدي، 2008)

✓ تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد وتخفيف دور الحكومة والسلطات العامة؛ توزيع الاستثمارات على مجالات مختلفة مثل الزراعة والصناعة وغيرها.

✓ يضمن توازن و استقرار الاقتصاد الوطني في ظل تعقد العلاقات الاقتصادية الدولية.

✓ يساهم تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالي في خلق مناصب عمل مستمرة، الأمر الذي يعزز فرص الحد من البطالة والتقليص من مستويات الفقر.

✓ بلوغ الاكتفاء الذاتي و التحرر من التبعية الاقتصادية.

✓ تعزيز النمو الاقتصادي. (مجلخ و بشيشي ، 2022)

الفرع الثاني : محددات التنوع الاقتصادي و آلياته

أولاً: محددات التنوع الاقتصادي :

التنوع يؤثر بشكل كبير على نمو وتطور الاقتصاد، لكنه يعتمد على مجموعة من المتغيرات التي تلعب دوراً حاسماً في نسبة نجاحه أو فشله. وفقاً لتقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة حول التنوع لعام 2006، هناك خمس فئات من المتغيرات تؤثر على عملية التنوع.

■ **العوامل المادية :** كالاستثمار و رأس المال البشري

■ **متغيرات الاقتصاد الكلي :** التضخم ، سعر الصرف ، التوازنات الخارجية

■ **المتغيرات المؤسسية :** الحوكمة و الوضع الأمني و البيئة الاستثمارية

■ **السياسات العمومية :** السياسات المالية والتجارية والصناعية تؤثر بشكل مباشر على تعزيز القاعدة الصناعية.

■ **الوصول الى الأسواق :** مستوى الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال يتطلب إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية وتوفير التمويل. (شليحي و بن موفق، 2018)

ثانيا: آليات التنوع الاقتصادي :

تختلف آليات التنوع الاقتصادي من بلد لآخر، تبعاً لظروفها وخصائصها الطبيعية. ويمكننا تلخيص أهم جوانب هذه الآليات على النحو التالي:

● **إعادة اعتبار الدول النامية:** لا يقتصر دور الدول النامية على تحقيق معدلات نمو منخفضة نسبياً في الناتج المحلي الإجمالي، بل يشمل أيضاً إحداث تحول جذري في هيكل إنتاجها المحلية وعلاقتها بالاقتصاد العالمي. وتتضمن عملية التنمية عدة تغييرات نوعية : تغييرات في هيكل الإنتاج، وتغييرات في هيكل مساهمة عوامل الإنتاج المختلفة في عملية الإنتاج، وتغييرات في تخصيص وتوزيع موارد الإنتاج بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

● **تفعيل دور القطاع الخاص:** يلعب القطاع الخاص دوراً محورياً في عملية التنوع الاقتصادي، إذ يتمثل هدفه الأساسي في تحقيق الأرباح وضمان التنمية المستدامة. وهذا ما يحفز القطاع الخاص على البحث المستمر عن أساليب وتقنيات لتوسيع الإنتاج بأقل تكلفة وأعلى جودة لتلبية متطلبات الأسواق المحلية والدولية.

● **برامج الإصلاح الاقتصادي :** تُعدّ محركاً رئيسياً للتنوع الاقتصادي. ويُشكّل استمرار تبني هذه البرامج وتطبيقها (عند الضرورة) في القطاعات المالية والنقدية والتجارية الخارجية آلياتٍ لتعزيز هذا التنوع

● **الاستثمار الأجنبي المباشر:** مع ازدياد ترابط البنية الاقتصادية العالمية، بات من شبه المستحيل تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل للصناعات الوطنية. وهذا يستلزم توسيع نطاق الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يُساعد الدول المستقبلية على إنشاء أنظمة إنتاج متكاملة، وتوسيع أسواق منتجاتها وتنويعها، وإعادة هيكلة اقتصاداتها لتحسين الأداء الاقتصادي. ويتطلب تنوع الاستثمار الأجنبي المباشر، لا سيما في قطاعات الزراعة والإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، اغتنام فرص الاستثمار المحلية والدولية لتعزيز الأرباح

وتقليل المخاطر. وسيؤدي التركيز فقط على قطاع النفط والغاز دون الاستفادة من انفتاح القطاعات المهمة الأخرى إلى التأثير سلباً على تدفقات الإيرادات الاقتصادية. (زحاف و بن عجيلة، 2023)

● **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :** تُعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم إحدى ركائز النمو الاقتصادي الناجح، ومفتاحاً لتحقيق التنوع والتكامل الاقتصادي. وقد نجحت العديد من الدول في تحويل اقتصاداتها من دول نامية إلى اقتصادات رائدة، مثل الصين ودول شرق آسيا والبرازيل وجنوب أفريقيا.

● **تطوير قطاع الطاقة المتجددة :** مع التقدم التكنولوجي الكبير في ميدان استغلال الطاقات المتجددة كمصادر بديلة للطاقة وتأثيرها الموجب على تقليل تكاليف البناء واستثمار الطاقات المتجددة مثل الطاقة الكهرومائية، وطاقة الرياح، والطاقة الشمسية، والطاقة الحرارية الأرضية، وطاقة الكتلة الحيوية. يأتي ذلك مع اجبارية نضوب مصادر الطاقة الأحفورية في السنوات القادمة . تعتبر الطاقة المستمدة من المصادر المتجددة أحد عوامل تنمية الاقتصاد وتنوع النشاط التجاري، حيث توفر فرص استثمارية مجدية. بالإضافة إلى ذلك، تسهم في تحقيق الاستقلال الطاقوي للدولة وتطيل العمر الافتراضي لثرواتها البترولية المصدرة.

● **بيئة و مناخ الاستثمار :** يُعدّ الاستثمار الأجنبي المباشر عنصراً محورياً في استراتيجيات التنوع الاقتصادي للدول النامية، ولا سيما الاقتصادات القائمة على الموارد الطبيعية. فهو يُحفّز النمو الاقتصادي من خلال تنشيط القطاعات المتعثرة، والحدّ من البطالة، وزيادة الإيرادات الوطنية عبر الضرائب. ولتحقيق ذلك، تُعدّ الشفافية والأمن وتبسيط الإجراءات البيروقراطية عوامل حاسمة لخلق بيئة أعمال جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر. (خمخام و الجودي، 2021)

في الجزائر، يتركز الاستثمار الأجنبي بشكل أساسي في قطاع الطاقة. ورغم أن حصته ضئيلة نسبياً، إذ لا تتجاوز 1% من إجمالي المشاريع المنجزة بين عامي 2002 و 2016، إلا أنه يُساهم بنسبة 17% من إجمالي رأس المال ويُوفّر 10% من فرص العمل. وهذا يُشير إلى أن الاستثمار الأجنبي أكثر كفاءة من الاستثمار المحلي.

الفرع الثالث : مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي

يقاس التنوع الاقتصادي بالمؤشرات الإحصائية التالية :

○ مؤشر هيرشمان Hirschman

هو المؤشر الأكثر استخداما في قياس التجارة وتركيز السلع. هذا المؤشر يسمح بمعرفة ما اذا قسمت عائدات التصدير في البلد بالتساوي بين مختلف السلع.

وتعطى صيغته على النحو التالي:

$$H/1 = \sqrt{\sum_{i=1}^N \left(\frac{x_i}{X}\right)^2}$$

حيث:

✓ X_i : هي قيمة الصادرات من السلعة i.

✓ X : هي مجموع الصادرات.

ارتفاع قيمة المؤشر يدل على وجود تركيز الصادرات في عدد قليل من السلع و انخفاض قيمته يدل على وجود تنوع في الصادرات.

○ مؤشر هيرفندال - هيرشمان : (Herfindal - Hirshma) : من أشهر المؤشرات التي تقيس درجة

التنوع الاقتصادي لأي اقتصاد، تتراوح قيمته ما بين الصفر (0) و الواحد (1) بحيث كلما اقترب هذا المؤشر من الصفر دل ذلك على التنوع الاقتصادي ، و كلما اقترب المؤشر من الواحد دل ذلك على عدم التنوع الاقتصادي أي التركيز الاقتصادي و يحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية :

$$H \cdot H = \frac{\sum_{i=1}^n (x_{i/x})^2 - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

حيث :

x_i الناتج المحلي الاجمالي في القطاع i

X الناتج المحلي الاجمالي PIB

N عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات). (بللعا و بلبالي، 2024)

○ مؤشر أوجيف Ogive Index

هو واحد من المؤشرات الأكثر استخداما للتنوع الصناعي، ويقاس هذا المؤشر الانحراف عن التوزيع المتساوي للعمالة في جميع القطاعات، وهذا هو متوسط التوزيع. ويمكن استخدام هذا المؤشر أيضا كمقياس لمعرفة تنوع الصادرات أو تركيزها.

ويحسب بالعلاقة التالية:

$$OGV = \sum_{i=1}^n \left(P_i - \frac{1}{N} \right)^2$$

أو

$$OGV = \sum_{i=1}^n \frac{\left(P_i - \frac{1}{N} \right)^2}{\frac{1}{N}}$$

حيث تمثل: $P_i = (X_i / X)$

✓ X_i : هو الحصة الفعلية من السلع في إجمالي الصادرات $(X = \sum X_i)$.

✓ N : يمثل إجمالي عدد سلع التصدير في حافظة الصادرات.

✓ $1/N$: يفترض أن تكون الحصة المثالية من حصيلة الصادرات لكل سلعة.

الحد الأدنى لقيمة ogive هي الصفر (0) وتحقق هذه القيمة عندما توزع حصة الصادرات بالتساوي بين السلع الأساسية. أي بمعنى عندما يقترب هذا المؤشر من الصفر يعني أن الاقتصاد متنوع للغاية، بحالة ابتعاده عن الصفر يدل عكس ذلك أي أن الاقتصاد أقل تنوعا نسبيا وهذا ما يفسر وجود عدد قليل فقط من السلع الأساسية في حافظة صادراتها.

○ معامل التركيز (concentration Coefficient) يستخدم هذا المؤشر في حساب مدى تركيز الحالة المدروسة

أو عدم توزيعها بشكل متساوي أو عادل و يعتبر هذا الأخير من أحسن مقاييس التركيز و أسهلها , و يقاس مؤشر جيني بالمساحة المحصورة بين منحنى لوريتر ووتر المثلث الإجمالي مساحة المثلث و هناك عدة صيغ لحساب مؤشر جيني :

$$G = 1 - \sum_{k=1}^n (x_k - x_{k-1})(y_k + y_{k+1})$$

حيث :

Yk التكرار التجميعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي) الذي يمثل على المحور الأفقي، و **Yk** التكرار التجميعي النسبي التصاعدي (عدد القطاعات)، بينما يدل n على عدد القطاعات. (مدوح، 2011)

○ مؤشر فلاديمير كوسوف :

ويكون بالصيغة التالية :

$$cos = \frac{\sum_{i=1}^n d_i^2 x B_i^2}{\sqrt{\sum_{i=1}^n d_i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^n B_i^2}}$$

حيث :

di : الأهمية النسبية في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الاساس

Bi : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة

ويستبدل على وجود التنوع من خلال حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد في حالة $cos=0$. (سايع و ضيف، 2022)

المبحث الثاني : الادبيات التطبيقية

المطلب الأول : الدراسات العلمية السابقة

الفرع الأول : الدراسات باللغة العربية

دراسة (بوعبيد و بن البار، 2020) ،تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018، وتم استخدام الطرق الإحصائية الحديثة في السلاسل الزمنية والمتمثلة في تقدير نموذج (ARDL). أظهرت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر ظل موجهاً بشكل أساسي نحو القطاعات الاستخراجية، ما حدّ من قدرته على إحداث تحول هيكلي في الاقتصاد الوطني. كما بينت الدراسة وجود علاقة ضعيفة وغير دالة إحصائياً بين تدفقات الاستثمار الأجنبي ومؤشرات التنوع الاقتصادي، وهو ما يعكس محدودية إسهام هذه الاستثمارات في خلق قاعدة إنتاجية متعددة. وأرجعت الدراسة هذا الضعف إلى غياب تنوع حقيقي في القطاعات المستقطبة للاستثمار، وضعف البيئة المؤسسية، وغياب سياسات فعالة لدمج الاستثمارات الأجنبية في النسيج الإنتاجي المحلي.

— دراسة (سعيد و حكيمة، 2021) ركزت الدراسة على أثر الأداء الاقتصادي والجودة المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وقدرته على دعم التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019. وأكدت أن مجرد جذب الاستثمار الأجنبي لا يكفي، بل تعتمد فعالية هذا الاستثمار على جودة المؤسسات وكفاءة الأداء الاقتصادي. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي والتجريبي مع نموذج OLS لتحليل العلاقة بين المتغيرات، ووجدت أن تحسين الحوكمة، والشفافية، واستقرار السياسات الاقتصادية، إلى جانب الأداء الكلي للاقتصاد، يزيد من قدرة الجزائر على تحويل الاستثمار الأجنبي إلى فرص لتنوع القطاعات الاقتصادية. كما أظهرت النتائج أن ضعف المؤسسات، والفساد، والبيروقراطية تعيق هذا التنوع، حتى مع ارتفاع التدفقات الاستثمارية. وخلصت الدراسة إلى ضرورة تعزيز البنية المؤسسية والحوكمة الاقتصادية لضمان فعالية الاستثمار الأجنبي في دعم التنمية المستدامة والتنوع الاقتصادي.

— دراسة (شريط و ولد الصافي، 2022) ، تهدف إلى تحليل العلاقة بين مؤشرات التنوع الاقتصادي وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ليبيا، ومصر. اعتمدت الدراسة على منهج تحليل بانل واستخدام مؤشرات التنوع لتقييم تأثيرها على تدفقات الاستثمار. أظهرت النتائج أن الدول التي حققت تقدماً في تنوع

قطاعاتها الاقتصادية جذبت استثمارات أجنبية أكبر، مما يشير إلى أهمية التنوع في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وجاذبية الأسواق. كما تؤكد الدراسة أن مجرد توافر أثر الاستثمار الأجنبي لا يكفي، بل يجب أن يترافق مع سياسات مؤسسية واقتصادية تدعم التوسع القطاعي المستدام. بالتالي، يُعتبر التنوع الاقتصادي عاملاً حاسماً في رفع قدرة الدول الإفريقية على استقطاب استثمارات أجنبية فعالة ومستدامة.

— **دراسة (سليمان، 2022)**، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، وذلك بالاعتماد على منهجية **ARDL** لقياس العلاقة الديناميكية بين المتغيرات. وأظهرت النتائج وجود علاقة توازنه طويلة الأجل تربط الاستثمار الأجنبي المباشر بالتنوع الاقتصادي، حيث تبين أن التغير في الاستثمار الأجنبي ينعكس على درجة التنوع مع مرور الزمن. ورغم أن هذا التأثير يعد محدوداً نسبياً، إلا أن الدراسة توصلت إلى أن الاستثمار الأجنبي قد يترك أثراً سلبياً على جهود التنوع على المدى القصير والطويل معاً، وفق ما أفرزته التقديرات القياسية.

— **دراسة (سحنون و فنان، 2022)**، و تناولت هذه الدراسة تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، اعتماداً على بيانات سنوية للفترة 1980-2020. ولقياس العلاقة بين المتغيرات تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (**ARDL**). وكشفت النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، حيث بينت التقديرات أن الانفتاح التجاري يؤثر سلباً على النمو، في حين ينعكس الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي، إضافة إلى الدور الداعم لكل من العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في تعزيز النشاط الاقتصادي وتحقيق التنوع.

— **دراسة (القفيش، 2022)**، استهدفت هذه الدراسة الوقوف على التجارب الدولية الناجحة في استغلال الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتنوع مصادر الدخل، مركزة على نموذجي جمهورية مصر ودولة الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى استخلاص الدروس المستفادة من هذه التجارب لتطبيقها في اليمن، وتقييم المقومات المحلية المؤهلة لعملية التنوع الاقتصادي هناك. ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي والكيفي، إلى جانب استعراض تجارب الدول، توصلت النتائج إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي دوراً محورياً في تطوير البنى التحتية والاقتصادية للدول، كما أنه يرفع من معدلات النمو ويعزز تنوع مصادر الدخل، فضلاً عن أهميته في احتواء هجرة الكفاءات والعقول الوطنية وهي مشكلة متفشية في الدول النامية بتوفير فرص عمل تنافسية محلياً. كما أشارت التجارب إلى أن نجاح التنوع يتباين بين الدول بناءً

على طبيعة كل منها، وثروتها، ومستوى كفاءة وقدرة الكادر البشري. وبناءً عليه، فإن الاستثمار الأجنبي يعد أداة فعالة لضخ رؤوس الأموال، وإقامة المشاريع والمدن الصناعية، ومكافحة البطالة، وتحسين الإنتاجية من خلال التكنولوجيا الحديثة، مما يمكن الجمهورية اليمنية من الاستفادة من هذه الخبرات الدولية في تحقيق التنوع الاقتصادي المنشود

— دراسة (نزاري و بشر، 2022)، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقة الديناميكية بين التنوع الاقتصادي وكلّ من الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري، وذلك في ظل تزايد أهمية التنوع الاقتصادي بوصفه أحد المحركات الرئيسة لتعزيز النمو في الدول المتقدمة والنامية.. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام بيانات سنوية تمتد من 1995 إلى 2020 بالاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL). وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة سببية بين المتغيرات المدروسة، مع تسجيل تأثيرات إيجابية لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري على التنوع الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، وهو ما يتسق مع ما أورده الأدبيات الاقتصادية النظرية والتجريبية.

— دراسة (مسعودي، 2024)، تهدف الدراسة إلى توضيح أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1998-2021، اعتمادًا على بيانات صادرة عن منظمات دولية معتمدة. ولتحليل العلاقة بين المتغيرات، تم استخدام نموذج اقتصادي لاختبار الروابط قصيرة وطويلة المدى. وقد بينت النتائج أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي ضعيف، مما يستدعي توجيه الاستثمارات نحو قطاعات متنوعة وتعزيز التعاون التجاري مع الدول الأخرى لدعم مسار التنوع الاقتصادي على المدى الطويل.

— دراسة (لوصيف، 2025)، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي في الجزائر، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة (ARDL) خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2023. كما تسعى إلى تحليل طبيعة العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات موضوع البحث. وقد بينت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمارس تأثيرًا سلبيًا على التنوع الاقتصادي في الأجل الطويل، مما يدل على أن دوره في دعم جهود التنوع كان محدودًا، ولم يُسهم بالشكل المطلوب في تعزيز هيكلية الاقتصاد الوطني.

— دراسة (كيجل و ضويفي، 2025) ، بعنوان أثر الاستثمار الأجنبي على التنوع الاقتصادي في الجزائر ما بين 2000-2022 : تعالج هذه الدراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على مسار التنوع الاقتصادي في الجزائر ، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي VAR لقياس العلاقة الديناميكية بين المتغيرات وتحليل استجاباتها للصدمات. أظهرت النتائج القياسية أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ظلت متركزة أساسًا في قطاع المحروقات، مما قلّل من قدرتها على إحداث تحول بنيوي في هيكل الاقتصاد الوطني. كما بينت الدراسة أن محدودية أثر الاستثمار الأجنبي ترجع إلى عوامل مؤسسية، أبرزها ضعف فعالية مناخ الأعمال وتباطؤ الإصلاحات الاقتصادية، إضافة إلى محدودية قدرة المؤسسات المحلية على الاندماج في سلاسل القيمة.

الفرع الثاني : الدراسات باللغة الأجنبية

— دراسة (Jean, Lauric, & Grâce, 2021) هدفت هذه الدراسة إلى تحليل آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على تنوع الاقتصاد الكونغولي. وقد أظهرت نتائج التقدير باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2016 أن الاستثمار الأجنبي المباشر يُسهم في تنوع الاقتصاد الكونغولي على المدى القصير. غير أنه، على المدى الطويل، لا يُعدّ الاستثمار الأجنبي المباشر عاملاً كافياً بمفرده لتحقيق التنوع الاقتصادي. كما أبرزت نتائج الدراسة أهمية دمج عامل الاستقرار السياسي، باعتبار أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي يرتبط كذلك بجودة المؤسسات.

— دراسة (Gladys, Mapeto, Lucky, & James, 2022) : تهدف الدراسة إلى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنوع الصادرات في دول إفريقيا جنوب الصحراء، وذلك بالاعتماد على عيّنة تضم 44 دولة. وتسعى إلى اختبار قدرة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على خفض درجة تركّز الصادرات وتعزيز الانتقال نحو هيكل إنتاجي أكثر تنوعًا. وقد اعتمدت الدراسة على منهجية البيانات اللوحية الديناميكية باستخدام مقدر العزوم المعممة (GMM). وتُظهر النتائج أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تنوع الصادرات ليس تلقائيًا، بل يرتبط بتوافر عوامل مساندة، أبرزها جودة البنية التحتية، تطور النظام المالي، ومستوى رأس المال البشري. كما خلصت الدراسة إلى أن الاستثمارات الموجهة نحو القطاعات الاستخراجية لا تسهم في التنوع، في حين يبرز أثر إيجابي للاستثمارات المتجهة نحو الصناعات التحويلية والخدمات. وتؤكد الدراسة في الختام أن تعظيم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنوع الاقتصاد الإفريقي يتطلب سياسات استثمارية موجهة وإطارًا مؤسسيًا داعمًا للأنشطة ذات القيمة المضافة.

— دراسة (Aromasodun, 2022): تناولت الدراسة "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في نيجيريا" فحص الدور الذي تلعبه تدفقات الاستثمار الأجنبي في تحفيز النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2019. اعتمدت الدراسة على المنهج القياسي باستخدام نموذج الإبطاء الزمني الموزع الذاتي (ARDL) لتحليل بيانات السلاسل الزمنية. وقد خلصت النتائج إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات، حيث أظهر الاستثمار الأجنبي المباشر الكلي أثراً إيجابياً ومعنوياً على النمو الاقتصادي. أما على المستوى القطاعي، فقد أثبتت الدراسة أن الاستثمار الموجه لقطاع الصناعات التحويلية هو المحرك الأبرز للنمو، في حين لم تظهر الاستثمارات في قطاعي التعدين والزراعة أي أثر معنوي يذكر. كما أشارت النتائج إلى أن الانفتاح التجاري يعزز النمو، بينما يؤثر التضخم والإنفاق الحكومي الاستهلاكي سلباً عليه. وبناءً على ذلك، أوصت الدراسة بضرورة صياغة سياسات جاذبة للاستثمارات الأجنبية، خاصة في القطاع الصناعي، مع ضرورة الحفاظ على استقرار الأسعار وتقليص الإنفاق الحكومي غير المنتج

— دراسة (Mohd & Raj, 2023) تناولت هذه الدراسة تحليل أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على تنوع مصادر الطاقة في دول الاقتصادات الناشئة السبع (E7) المتمثلة في البرازيل، الصين، الهند، إندونيسيا، المكسيك، روسيا وتركيا، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1992 إلى 2017. واعتمدت الدراسة على بيانات بانل واستخدمت مجموعة من الأساليب القياسية، أبرزها اختبار التكامل المشترك ونموذج الانحدار الذاتي للفحوات الزمنية الموزعة (Panel ARDL). وقد أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط طويلة المدى بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتنوع مصادر الطاقة، حيث يسهم ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي في تعزيز تنوع الطاقة على المدى الطويل، في حين أن تحسن كفاءة استخدام الطاقة قد يقلل من هذا التنوع. أما على المدى القصير، فقد تبين أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف من دولة إلى أخرى تبعاً للخصائص الاقتصادية لكل دولة. كما أوصت الدراسة بضرورة توجيه سياسات الاستثمار الأجنبي نحو دعم مصادر الطاقة غير التقليدية وتعزيز التنسيق بين سياسات تنوع الطاقة وكفاءة استخدامها لتحقيق التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون

— دراسة (Mosbahi & Hafid, 2024) : تناولت هذه الدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي في الجزائر ودول جنوب شرق آسيا (ماليزيا، سنغافورة، إندونيسيا) خلال الفترة 2000-2019، باستخدام نماذج بيانات لوحية (Panel Data) لمقارنة التأثيرات بين هذه البلدان. أظهرت النتائج أن

الاستثمار الأجنبي يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي، لكنه لا يضمن تحقيق التنوع الهيكلي تلقائيًا، إذ غالبًا ما يتركز الاستثمار في القطاعات التقليدية أو الريعية. كما تبين أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع يكون أقوى في الدول التي تتوفر على سياسات قطاعية واضحة، بنية تحتية متطورة، وإطار مؤسسي قوي. وتخلص الدراسة إلى أن توجيه الاستثمار الأجنبي نحو الصناعات التحويلية والخدمات ذات القيمة المضافة يشكل العامل الحاسم لتحويل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أداة حقيقية للتنوع الاقتصادي.

— دراسة (Djermoun, Djermoun, & Bouchoul, 2025) ، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الاستثمار

الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2005–2022)، في إطار الجهود الرامية إلى تقليص الاعتماد على الموارد الطبيعية وفق رؤية 2030. وقد اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL) باستخدام بيانات مؤشر التنوع الاقتصادي، والاستثمار الأجنبي المباشر، والقدرة الإنتاجية، وإجمالي الموارد الطبيعية. وتُظهر النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يكن له تأثير فعال في تعزيز التنوع الاقتصادي نتيجة تركزه في القطاعات النفطية، في حين برز أثر سلبي قوي للموارد الطبيعية بما يعكس ظاهرة لعنة الموارد، إلى جانب ضعف دور القدرات الإنتاجية في ظل غياب سياسات داعمة للابتكار والبنية التحتية. وتخلص الدراسة إلى ضرورة توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو القطاعات غير التقليدية وتعزيز الإطار المؤسسي بما يدعم تنوع القاعدة الاقتصادية.

— دراسة (Merniz & Chikha, 2025) ،تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنوع

الصادرات في الجزائر خلال الفترة (1995–2022)، بالاعتماد على بيانات سنوية ومجموعة من الأساليب القياسية المتقدمة، شملت نموذج المعامل المتغير عبر الزمن (TVCM) ، وتحليل الهيمنة، وتحليل الأهمية النسبية. أظهرت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد المحدد الأكثر تأثيرًا في تنوع الصادرات، حيث فسر أكثر من 56% من التباين الكلي، في حين كان تأثير الانفتاح التجاري ثانويًا، وتأثير كل من سعر الصرف الفعلي الحقيقي والصادرات النفطية محدودًا. وتؤكد الدراسة الأهمية المحورية للاستثمار الأجنبي المباشر في إعادة هيكلة الصادرات الجزائرية، بما يستدعي تبني سياسات موجهة لجذب الاستثمارات الأجنبية نحو القطاعات غير الهيدروكربونية، بما يعزز التنوع والصمود الاقتصادي والتكامل مع الأسواق العالمية.

— دراسة (Hala, 2025) هدفت إلى تحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم التنوع الاقتصادي في دول

مجلس التعاون الخليجي، من خلال إبراز مدى مساهمته في تطوير الصادرات غير النفطية وتقليل الاعتماد على

العائدات النفطية. واعتمدت الدراسة على المنهج القياسي باستخدام نموذج البيانات اللوحية الديناميكية (GMM) لتحليل بيانات مجموعة من دول الخليج خلال فترة زمنية حديثة. وأظهرت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دوراً مهماً في تعزيز التنوع الاقتصادي عبر نقل التكنولوجيا، وتحسين الكفاءة الإنتاجية، وتعزيز اندماج الاقتصادات الخليجية في سلاسل القيمة العالمية، مما يساهم في توسيع القاعدة الإنتاجية وتنمية الصادرات غير النفطية.

— دراسة (Ziani & Ziani, 2025) سعت إلى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنوع الصادرات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2023، وذلك بالاعتماد على بيانات سنوية وتوظيف نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL). وقد سعت الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتنوع الهيكل التصديري. وتوصلت نتائجها إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم بشكل إيجابي ومعنوي في تعزيز تنوع الصادرات على المدى الطويل والقصير، كما أظهرت أن نمو الناتج المحلي الإجمالي يدعم التنوع الاقتصادي، في حين يثبت النتائج أن الانفتاح التجاري ساهم في زيادة تركّز الصادرات نتيجة استمرار اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات.

— دراسة (Darlington, 2025) هدفت إلى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على النمو الاقتصادي في منطقة جنوب وجنوب شرق آسيا خلال الفترة 2006-2022. استخدم الباحث عينة تشمل 10 دول آسيوية (بنغلاديش، بوتان، كمبوديا، الهند، إندونيسيا، ماليزيا، باكستان، الفلبين، تايلاند، وفيتنام)، معتمداً على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data). تم تطبيق نموذج المربعات الصّوريّة العامة الممكنة (FGLS) كتقدير أساسي، بالإضافة إلى نماذج (SLS 2) و (FE-DK) و (CCEMG) لاختبار متانة النتائج ومعالجة مشكلات الارتباط الذاتي والتباعد الشرطي. وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر وتكوين رأس المال الثابت يمثلان محركين أساسيين للنمو، في حين أن الإنفاق الحكومي يؤثر سلباً على الأداء الاقتصادي نتيجة عدم الكفاءة في تخصيص الموارد.

المطلب الثاني : ملخص عن الدراسات السابقة

الفرع الأول: ملخص عن الدراسات السابقة

في هذا الجزء سنقدم ملخص يعرض لنا أهم ما جاءت به الدراسات السابقة

أولاً : ملخص الدراسات العلمية السابقة باللغة العربية

الجدول رقم 01-01 يوضح ملخص عن الدراسات السابقة

الاسم الباحث	العنوان	العينة	المنهج و النموذج	النتائج
(بوعبيد و بن البار، 2020)	قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي في الجزائر	الجزائر (2000-2018)	منهج قياسي تحليلي، نموذج ARDL	علاقة ضعيفة وغير دالة إحصائيًا بين الاستثمار الأجنبي والتنوع بسبب توجهه نحو القطاعات الاستخراجية وضعف البيئة المؤسسية.
(سعيد و حكيمة، 2021)	أثر الأداء الاقتصادي والجودة المؤسسية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لتفعيل التنوع الاقتصادي في الجزائر	الجزائر 2000-2019	المنهج التحليلي والتجريبي، نموذج OLS	لا يكفي جذب الاستثمار الأجنبي وحده لدعم التنوع، بل ترتبط فعاليته بجودة المؤسسات، الحوكمة، والشفافية؛ ضعف المؤسسات والبيروقراطية يحدّ من أثره.
(شريط و ولد الصافي، 2022)	أثر مؤشرات التنوع الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض دول إفريقيا	الجزائر، ليبيا، مصر (2000-2020)	تحليل بيانات بانل	الدول الأكثر تنوعًا لاقتصاداتها نجحت في جذب استثمارات أجنبية أكبر؛ التنوع عامل أساسي في تعزيز جاذبية الاستثمار.
(سليمان، 2022)	أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي في الجزائر	الجزائر (2001-2019)	منهج ARDL	وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، لكن أثر الاستثمار الأجنبي محدود وقد يكون سلبياً على جهود التنوع في الأجلين القصير و الطويل
(سحنون و فتان، 2022)	استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتنوع الصادرات ودفع عجلة النمو الاقتصادي	الجزائر (1980-2020)	منهج ARDL	الاستثمار الأجنبي يؤثر إيجاباً على النمو ويساهم في دعم التنوع، بينما كان أثر الانفتاح التجاري سلبياً على النمو.
(الفقيش، 2022)	الاستثمار الأجنبي لتنوع مصادر الدخل وإمكانية استفادة اليمن من بعض التجارب	مصر، الإمارات، اليمن	منهج تحليلي كيفي	الاستثمار الأجنبي أداة فعالة لتنوع مصادر الدخل، تحسين البنية التحتية، رفع النمو، و يعد أداة فعالة لضخ رؤوس الأموال وتقليص البطالة إذا توفرت الشروط المؤسسية.

(نزاري و بشر، 2022)	تحليل العلاقة الديناميكية بين التنوع الاقتصادي والانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر	الجزائر (1995–2020)	منهج ARDL	وجود علاقة سببية وتأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي والانفتاح التجاري على التنوع في الأجلين القصير والطويل
(مسعودي، 2024)	دور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إرساء التنوع الاقتصادي في الجزائر	الجزائر (1998–2021)	نموذج ARDL	يؤثر الاستثمار الأجنبي على التنوع بشكل ضعيف، ما يستوجب إعادة توجيهه نحو قطاعات متنوعة وتعزيز التعاون التجاري
(لوصيف، 2025)	مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في انتقال الاقتصادات أحادية القطاع نحو التنوع الاقتصادي	الجزائر (1995–2023)	نموذج ARDL	الاستثمار الأجنبي كان تأثيره سلبياً ومحدوداً على التنوع الاقتصادي في الأجل الطويل، ولم يحقق تحولاً هيكلياً فعالاً.
(كيل و ضويفي، 2025)	أثر الاستثمار الأجنبي على التنوع الاقتصادي في الجزائر	الجزائر (2000–2022)	نموذج الانحدار الذاتي VAR	تركز الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات قلل من قدرته على إحداث تنوع حقيقي؛ ضعف الإطار المؤسسي ومناخ الأعمال حدّ من أثره.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الدراسات السابقة.

ثانياً: ملخص الدراسات العلمية السابقة باللغة الأجنبية

الاسم الباحث	العنوان	العينة	المنهج و النموذج	النتائج
(Jean, Lauric, & Grâce, 2021)	The impact of foreign Direct Investment on Economic Diversification : The Case of The Republic of Congo	الكونغو (1995–2016)	ARDL	يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في التنوع على المدى القصير فقط، بينما لا يكون كافياً على المدى الطويل دون استقرار سياسي وجودة مؤسسية.
(Gladys, Mapeto, Lucky, & James, 2022)	Foreign direct investment and export diversification in developing countries	44 دولة من إفريقيا جنوب الصحراء	Panel Data – System GMM	للاستثمار الأجنبي أثر إيجابي مشروط على تنوع الصادرات، ويتوقف على جودة البنية التحتية، تطور النظام المالي، ورأس المال البشري. الاستثمار في القطاعات الاستخراجية لا يدعم التنوع، بينما يبرز أثر إيجابي في الصناعات التحويلية والخدمات

ثبتت الدراسة وجود أثر إيجابي ومعنوي للاستثمار الأجنبي المباشر الكلي، والاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية، والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي . وُجد أثر سلبي ومعنوي لكل من التضخم والاستهلاك الحكومي على النمو . لم تظهر النتائج أي أثر معنوي للاستثمار الأجنبي في قطاعي التعدين والزراعة، أو لتكوين رأس المال الإجمالي على النمو الاقتصادي	ARDL	بيانات سنوية لنيجيريا تغطي الفترة من عام 1970 الى 2019 (اجمالي 50عاما)	Effect Of Foreign Direct Investment On Economic Growth In Nigeria	(Aromasodun, 2022)
. وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتنوع الطاقة، حيث يعزز الاستثمار الأجنبي تنوع مصادر الطاقة على المدى الطويل، بينما يختلف تأثيره على المدى القصير بين الدول. كما أن تحسن كفاءة الطاقة قد يقلل من التنوع.	Panel ARDL	دول الاقتصادات الناشئة السبع (E7): البرازيل، الصين، الهند، إندونيسيا، المكسيك، روسيا، تركيا خلال الفترة 2017–1992	direct Foreign investment inflows and energy diversification in emerging seven economies: evidence from a panel data analysis	(Mohd & Raj, 2023)
يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو لكنه لا يضمن التنوع الهيكلي تلقائياً، ويكون أثره أقوى في الدول ذات السياسات القطاعية الواضحة، البنية التحتية المتطورة، والمؤسسات القوية.	Panel Data	الجزائر، ماليزيا، سنغافورة، إندونيسيا (2019–2000)	The Role Of Foreign Direct Investment In Supporting Economic Diversification In Algeria And Southeast Asian Countries (Malaysia, Singapore And Indonesia): Empirical Study Using Panel Data Models For The Period (2000-2019)	(Mosbahi & Hafid, 2024)
لم يظهر للاستثمار الاجنبي المباشر تأثير ملموس على التنوع بسبب تركزه في قطاع النفط، مع وجود أثر سلبي قوي للموارد الطبيعية (لعنة الموارد)، وضعف أثر القدرات الإنتاجية في غياب سياسات داعمة.	ARDL	السعودية (2005–2022)	The impact of Forgein direct investment on economic diversification in Saudi Arabia: An empirical study for the period (2005-2022)	(Djermoun, Djermoun, & Bouchoul, 2025)

يعدّ الاستثمار الاجنبي المباشر المحدد الأبرز لتنوع الصادرات، إذ يفسر أكثر من 56% من التباين، في حين كان أثر الانفتاح التجاري وسعر الصرف والصادرات النفطية محدودًا.	TVCM Dominance 'Analysis Relative Importance	الجزائر (1995-2022)	The Fdi As A Strategic Driver Of Export Diversification In Algeria An Empirical Evidence (1995-2022)	(Merniz & Chikha, 2025)
توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في دعم التنوع الاقتصادي من خلال تطوير الصادرات غير النفطية، ونقل التكنولوجيا، وتعزيز اندماج الدول في سلاسل القيمة العالمية، مما يساعد على تقليل الاعتماد على القطاع النفطي	نموذج البيانات اللوحية الديناميكية GMM	دول مجلس التعاون الخليجي	Foreign Investment and Non-Oil Export Development as Drivers of GCC Economic Diversification	(Hala, 2025)
ظهرت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم إيجابياً في تنوع الصادرات في الجزائر على المدى الطويل والقصير، كما أن الناتج المحلي يدعم التنوع، في حين أن الانفتاح التجاري أدى إلى زيادة تركّز الصادرات بسبب الاعتماد على قطاع المحروقات.	المنهج القياسي التحليلي باستخدام نموذج ARDL (الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة)	الجزائر خلال الفترة 1995-2023 باستعمال بيانات سنوية (29 مشاهدة)	Impact Of Fdi On Export Diversification In Algeria: A Study Via The Ardl Model	(Ziani & Ziani, 2025)
أثبتت الدراسة وجود أثر إيجابي طردي لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر وتكوين رأس المال على نمو الناتج المحلي الإجمالي، في حين وجد أثر سلبي للإنفاق الحكومي، مع تسجيل تأثيرات غير معنوية أو محدودة لمتغيرات رأس المال البشري، الانفتاح التجاري، والتضخم في منطقة الدراسة.	المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)	10 دول من جنوب وجنوب شرق آسيا (بنغلاديش، بوتان، كمبوديا، الهند، إندونيسيا، ماليزيا، باكستان، الفلبين، تايلاند، وفيتنام)	The impact of foreign direct investment on economic development in South Asia and Southeastern Asia	(Darlington, 2025)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الدراسات السابقة

الفرع الثاني : ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة

في إطار مراجعة الأدبيات المتعلقة بالعلاقة بين التنوع الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر، يتضح أن الدراسة الحالية تستند إلى رصيد معرفي مهم وفرته الدراسات السابقة، مع سعيها إلى تقديم إضافة علمية من خلال مجموعة من الجوانب المميزة. فمن الناحية النظرية، ركزت الدراسة على تأصيل المفاهيم الأساسية المرتبطة بكل من التنوع

الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال عرض التعاريف المختلفة ومؤشرات القياس والمقاربات النظرية المفسرة للعلاقة بينهما. أما من الناحية التطبيقية، فتتميز الدراسة بتوسيع الفترة الزمنية للتحليل لتشمل المدة الممتدة من سنة 1995 إلى غاية سنة 2024 ، بما يسمح بتقديم تحليل أكثر شمولية وحداثة. كما اعتمدت الدراسة على منهجية التكامل المشترك ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لتحليل العلاقات قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات، بالاعتماد على برنامج EVIEWS ، بما يعزز من دقة النتائج وموثوقيتها. وعلى الرغم من اختلاف المقاربات المنهجية بين الدراسات، إلا أنها تتفق في مجملها على الأهمية البالغة للاستثمار الأجنبي المباشر في دعم مسار التنوع الاقتصادي، مع ارتباط فعالية هذا الدور بخصوصيات الاقتصاد الوطني وملاءمة بيئته الاستثمارية

خلاصة :

تشكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة أداة استراتيجية لدعم التحول الهيكلي للاقتصادات وتحقيق التنوع الاقتصادي، خاصة في الدول النامية التي تسعى لتقليل اعتمادها على الموارد التقليدية وتعزيز استدامة النمو. وتعتمد الجزائر هذا التوجه من خلال تحسين القوانين والتنظيمات الاستثمارية وتقديم حوافز فعالة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية وتعزيز نشاط القطاعات الإنتاجية المختلفة.

وتشير الدراسات التجريبية إلى أن الاقتصادات الأكثر تنوعاً تتمتع بقدرة أكبر على مواجهة التقلبات الاقتصادية والحد من المخاطر المرتبطة بقطاع محدد، كما أن الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر يعزز مرونة الاقتصاد الوطني ويعمل كوسيلة حماية ضد الصدمات الخارجية. كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في توسيع القاعدة الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية للصادرات، غير أن تأثيره يختلف بحسب الخصائص الاقتصادية والسياسات المعتمدة في كل دولة، مما يستدعي تكثيف الجهود لضمان الاستفادة القصوى من هذه الاستثمارات بما يخدم أهداف التنمية المستدامة.

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية وقياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي بالجزائر خلال (1996-2024)

تمهيد

تناولنا في الفصل الأول أهم المفاهيم العامة المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر و التنوع الاقتصادي، مع الاستعانة بمجموعة من الدراسات السابقة باللغة العربية والإنجليزية، والتي ساعدت في تحديد الإشكالية محل الدراسة. أما في هذا الفصل، فنسعى إلى تقديم دراسة تحليلية وقياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي، من خلال بناء نموذج يختبر طبيعة العلاقة بين هاذين المتغيرين خلال الفترة الممتدة من سنة 1996 إلى غاية سنة 2024، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات والمؤشرات التي تم تحديدها استنادًا إلى الأسس النظرية والدراسات السابقة.

ولتحقيق هذا الهدف، ارتأينا التطرق إلى المحورين التاليين:

❖ **المبحث الأول:** دراسة تحليلية وصفية للمتغيرات وبناء نموذج الدراسة.

❖ **المبحث الثاني:** خطوات تقدير نموذج قياسي لقياس أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي في الجزائر

المبحث الأول: دراسة تحليلية وصفية للمتغيرات و بناء نموذج الدراسة

من خلال هذا المبحث سنقوم بدراسة تحليلية وصفية للمتغيرات التي أجرينا عليها دراستنا وهي محددات الاستثمار الاجنبي المباشر ، التنوع الاقتصادي و كذا بناء نموذج الدراسة.

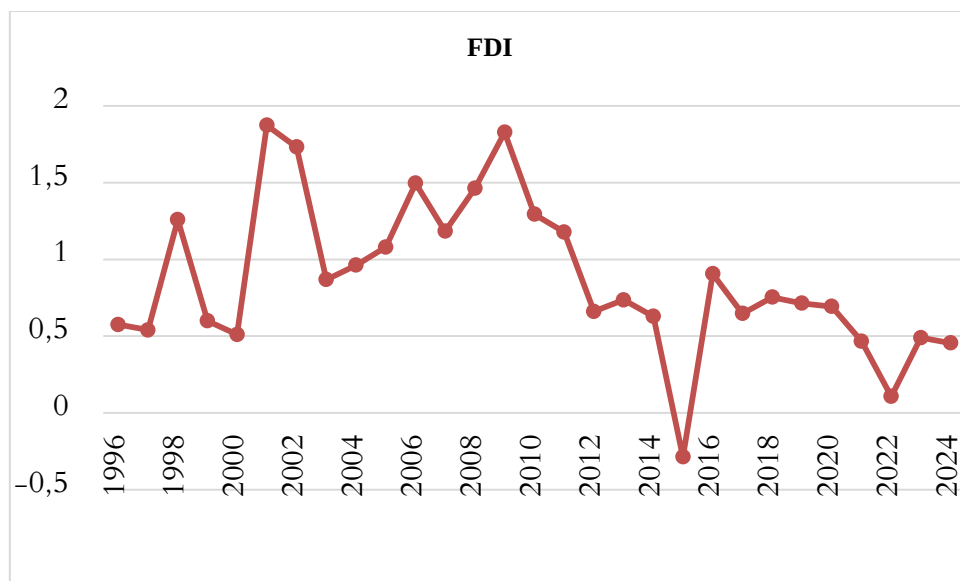
المطلب الأول: دراسة تحليلية وصفية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر و التنوع الاقتصادي بالجزائر

تعد دراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر التنوع الاقتصادي في الجزائر خطوة أساسية لفهم طبيعة العلاقة بينهما ، لذا يهدف هذا المطلب إلى تقديم تحليل وصفي لمختلف المؤشرات المرتبطة بهاذين المتغيرين، من خلال تتبع تطورها عبر الزمن وتحليل اتجاهاتها، خلال فترة الدراسة 1996 إلى غاية 2024.

الفرع الأول: دراسة تحليلية وصفية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

في إطار تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، يتم التطرق إلى دراسة وصفية تحليلية تبرز تطور هذه المحددات واتجاهاتها. ويساهم ذلك في فهم العوامل المؤثرة في تدفقاته ومدى جاذبية البيئة الاستثمارية

الشكل رقم (01-02): يوضح تطور صافي التدفقات الوافدة والخارجة من الاستثمار الاجنبي المباشر بالجزائر خلال الفترة 1996-2024



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

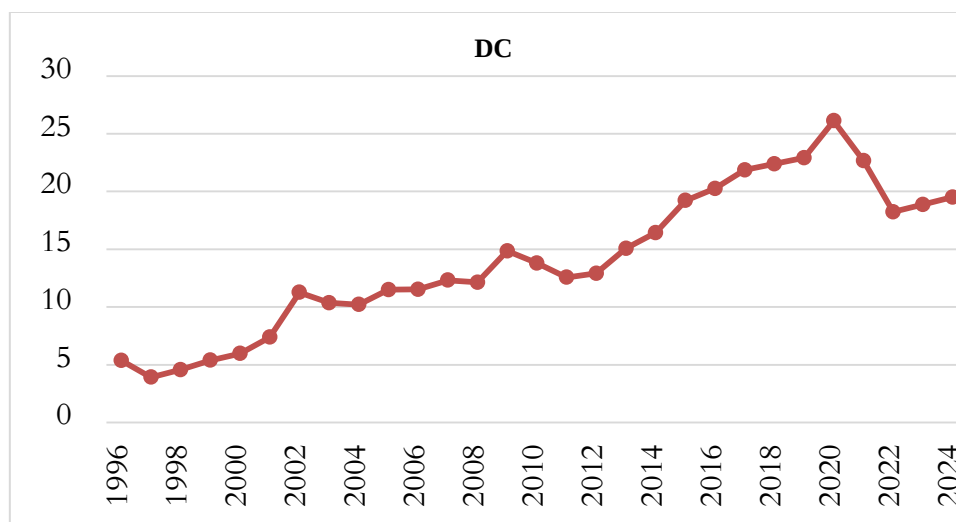
نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر يفوق نظيره الخارج، خاصة خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2014، حيث تراوحت القيم بين حوالي 0.5% و 1.9%، مع تسجيل أعلى المستويات خلال 2001-2009 (قاربة 1.5% إلى 1.9%)، وهي فترة رخاء ارتبطت بانتعاش أسعار النفط وتوجه الاستثمارات نحو القطاع الاستخراجي.

غير أن المنحنى يُظهر بداية تراجع تدريجي خلال 2010-2014، حيث انخفضت التدفقات إلى حدود 0.6%، مما يعكس دخول الاقتصاد في مرحلة ركود نسبي. وتُعد سنة 2015 نقطة تحول، إذ سجلت التدفقات الوافدة قيمة سالبة تقارب -0.3%، مقابل ارتفاع التدفقات الخارجة إلى حوالي 0.609%، نتيجة انخفاض أسعار النفط، حيث تراجعت الاستثمارات الوافدة إلى نحو 0.32% مقارنة بمتوسط بلغ حوالي 1.25% خلال 2002-2014.

كما يُلاحظ من الشكل تحسن نسبي خلال 2016-2020، إذ ارتفعت التدفقات إلى متوسط يقارب 0.83%، غير أنها بقيت دون مستويات فترات الرخاء، قبل أن تنخفض مجددًا في 2021-2022 ثم تسجل تحسنًا طفيفًا خلال 2023-2024 في حدود 0.4%-0.5%.

وعليه، يبرز من خلال الشكل أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تتسم بالتقلب ومرتبطة أساسًا بتطورات أسعار النفط، وهو ما يفسر تأثيرها المحتمل على التنويع الاقتصادي ضمن نموذج الدراسة.

الشكل رقم (02-02) : يوضح تطور الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1996-2024



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص في الجزائر عرف اتجاهًا تصاعديًا واضحًا خلال الفترة (1996-2024)، مع تعاقب فترات من النمو (رخاء) وأخرى من التباطؤ (ركود). ففي الفترة 1996-2001، سجل الائتمان مستويات ضعيفة تراوحت بين حوالي 4% و7%، مما يعكس محدودية تمويل القطاع الخاص.

ومع بداية مرحلة الرخاء الأولى (2009-2002)، عرف الائتمان ارتفاعًا ملحوظًا، حيث انتقل من حوالي 11% سنة 2002 إلى قرابة 15% سنة 2009، رغم بعض التذبذب، وهو ما يعكس تحسن دور الجهاز المصرفي في تمويل النشاط الاقتصادي.

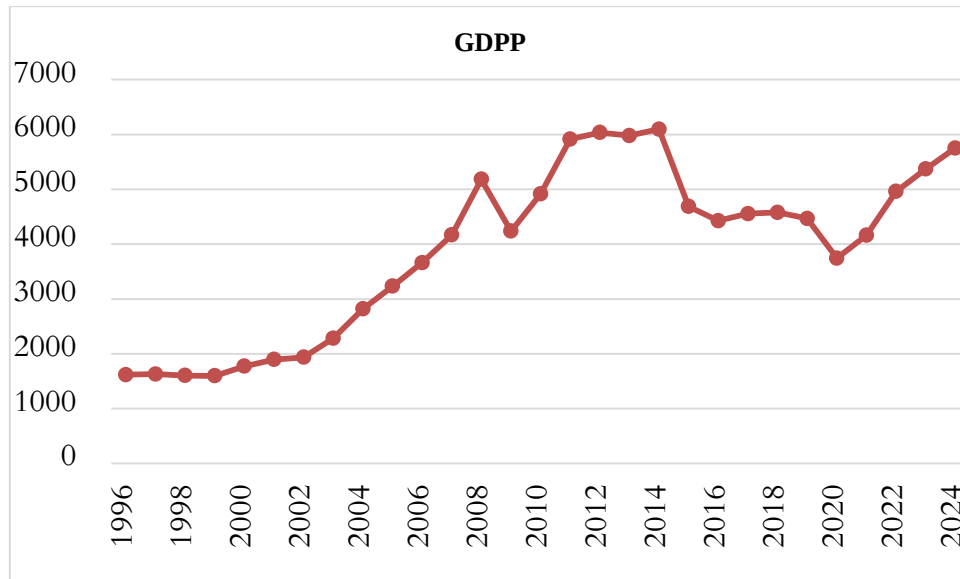
أما خلال الفترة 2010-2012، فقد سجل المؤشر نوعًا من الركود النسبي، حيث استقر بين 12% و13%، قبل أن يدخل في مرحلة رخاء قوية (2020-2013)، إذ ارتفع بشكل متسارع من حوالي 15% سنة 2013 إلى ذروة تقارب 26% سنة 2020، ما يعكس توسعًا كبيرًا في الائتمان الموجه للقطاع الخاص.

غير أن المنحنى يُظهر تراجعًا ملحوظًا خلال 2021-2022، حيث انخفض الائتمان من حوالي 23% إلى 18%، وهي فترة ركود نسبي، قبل أن يسجل تعافيًا طفيفًا خلال 2023-2024 ليستقر في حدود 19%-20%.

وعليه، يبرز من خلال الشكل أن الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص عرف نموًا تدريجيًا على المدى الطويل، رغم بعض فترات التراجع، مما يعكس تحسن التمويل الداخلي، وهو ما يدعم دوره كعامل محفز للتنويع الاقتصادي ضمن نموذج الدراسة.

الشكل رقم (02-03): تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالجزائر خلال الفترة 1996-

2024



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر عرف مسارًا متصاعدًا في مجمله خلال الفترة (1996-2024)، غير أنه تخللته فترات من الركاء وأخرى من التراجع.

ففي الفترة 1996-2002، سجل المؤشر مستويات منخفضة ومستقرة نسبيًا، حيث تراوح بين حوالي 1600 و1900 دولار، وهي مرحلة تعكس ضعف الأداء الاقتصادي. ومع بداية مرحلة الركاء (2003-2008)، عرف نصيب الفرد ارتفاعًا متسارعًا من حوالي 2300 دولار سنة 2003 إلى أكثر من 5100 دولار سنة 2008، نتيجة تحسن أسعار النفط وارتفاع الإيرادات العامة.

غير أن سنة 2009 شهدت تراجعًا ملحوظًا إلى حوالي 4200 دولار، أي بانخفاض يقارب 900 دولار مقارنة بسنة 2008، ويرجع ذلك أساسًا إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية (2008) التي أثرت على أسعار النفط والنشاط الاقتصادي.

بعد ذلك، دخل المؤشر في مرحلة ركاء ثانية (2010-2014)، حيث ارتفع مجددًا ليلعب ذروته عند حوالي 6100-6000 دولار خلال سنتي 2013-2014، مدفوعًا باستقرار نسبي في أسعار النفط.

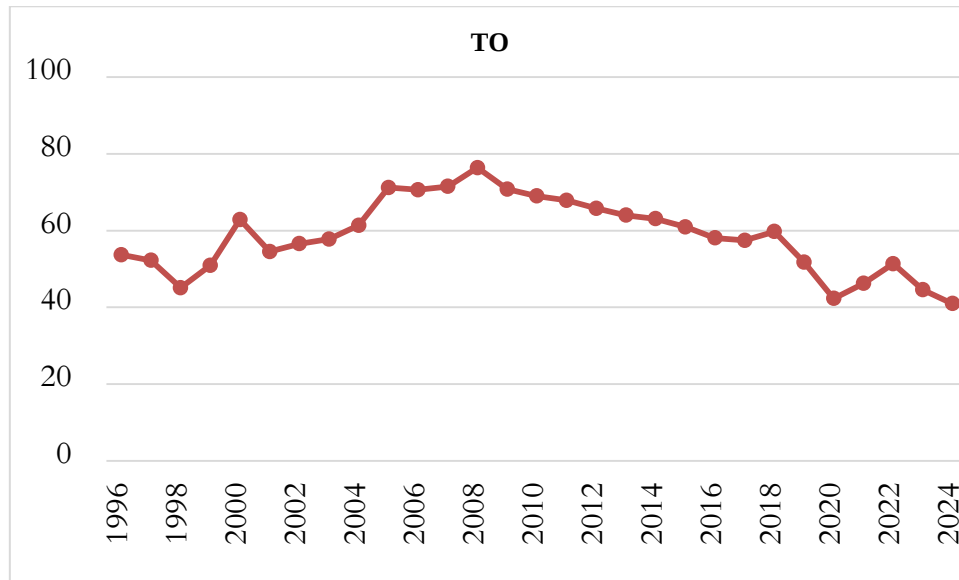
إلا أن الفترة 2015-2017 عرفت انخفاضًا واضحًا، حيث تراجع نصيب الفرد من حوالي 6100 دولار سنة 2014 إلى ما يقارب 4000 دولار سنة 2017، أي بانخفاض يفوق 2000 دولار، وهو ما يعزى إلى انهيار أسعار النفط ابتداءً من 2014، مما أثر سلبيًا على الاقتصاد الجزائري.

كما يُلاحظ استمرار التراجع خلال 2020-2018 ليصل إلى أدنى مستوى يقارب 3700 دولار سنة 2020، متأثرًا كذلك بتداعيات جائحة كورونا التي أدت إلى انكماش النشاط الاقتصادي.

وفي المقابل، شهدت الفترة 2021-2024 تعافيًا تدريجيًا، حيث ارتفع نصيب الفرد من حوالي 4000 دولار سنة 2021 إلى قرابة 5700 دولار سنة 2024، نتيجة تحسن أسعار النفط واستعادة النشاط الاقتصادي.

وعليه، يبرز من خلال الشكل أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يرتبط بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط والظروف الاقتصادية العالمية، وهو ما يفسر عدم استقراره، ويعكس تحديات تحقيق نمو اقتصادي مستدام يدعم التنويع الاقتصادي.

الشكل رقم (02-04): يوضح تطور مؤشر الانفتاح التجاري بالجزائر خلال الفترة 1996-2024



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات اونكتاد

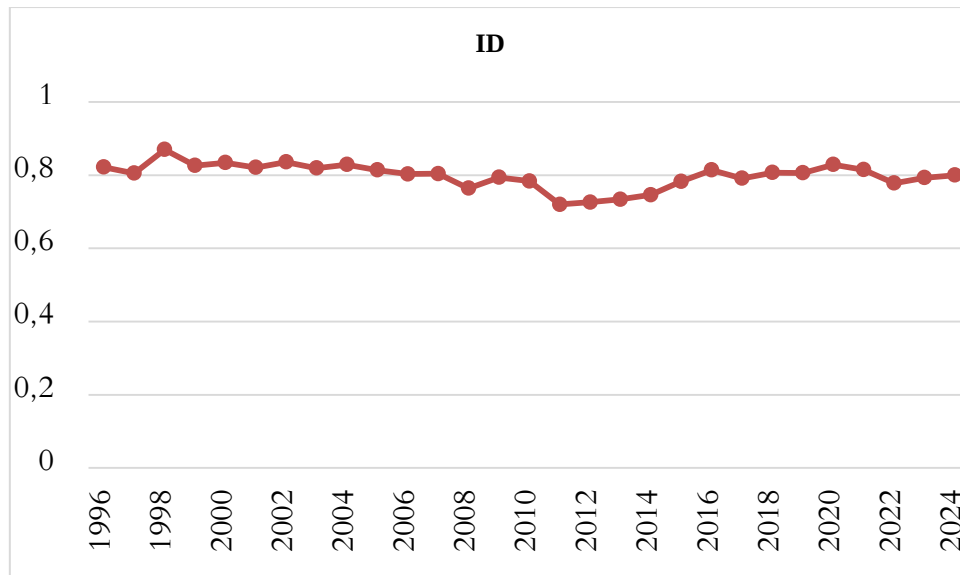
شهد مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (1996-2024) تطورًا غير مستقر يعكس طبيعة الاقتصاد الوطني المرتبط أساسًا بقطاع المحروقات، حيث سجل ارتفاعًا تدريجيًا منذ أواخر التسعينيات ليصل إلى

أعلى مستوى له سنة 2008، مدفوعًا بانتعاش أسعار النفط وزيادة عائدات الصادرات، قبل أن يدخل في منحى تنازلي ابتداءً من سنة 2009 نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية وتراجع الطلب الخارجي. واستمر هذا الانخفاض بشكل تدريجي إلى غاية منتصف العقد الثاني، مع بعض الاستقرار النسبي خلال الفترة (2017-2019) بفعل سياسات تقليل الواردات، ثم تعرض المؤشر لانخفاض حاد سنة 2020 بسبب جائحة كوفيد-19 و انكماش التجارة العالمية. ورغم تسجيل تعاف نسبي في السنوات اللاحقة نتيجة تحسن أسعار النفط، إلا أن المؤشر عاد للانخفاض مجدداً، ما يعكس هشاشة الانفتاح التجاري في الجزائر وارتباطه بالتقلبات الخارجية، وهو ما يدل على غياب تنويع اقتصادي حقيقي، حيث يبقى الانفتاح المسجل مؤقتاً وغير مستدام، ولا يعبر عن اندماج فعلي في الاقتصاد العالمي بقدر ما يعكس اعتماداً كبيراً على قطاع الطاقة.

الفرع الثاني: دراسة تحليلية وصفية لمؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر

في إطار تحليل مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر، يتم تناول دراسة وصفية تحليلية تبرز تطور هذا المؤشر واتجاهاته. ويساعد ذلك في فهم مسار التنويع الاقتصادي ومدى تحققه.

الشكل رقم (02-05): يوضح تطور معامل هيرشمان- هيرفندال في الجزائر خلال الفترة 1996-2024



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات اونكتاد

شهد مؤشر التنويع الاقتصادي (ID) في الجزائر خلال الفترة 1996-2024 تذبذبًا نسبيًا ضمن مستوى مرتفع نسبيًا، حيث تراوحت قيمه بين حوالي 0.72 و 0.87، مما يعكس استمرار اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات مع محاولات محدودة نحو التنويع الاقتصادي .

في بداية الفترة، سجل المؤشر سنة 1996 حوالي 0.82، ثم عرف ارتفاعًا سنة 1998 ليبلغ حوالي 0.87، ويُفسّر ذلك بتحسّن عائدات قطاع المحروقات وارتفاع أسعار النفط نسبيًا، مما ساهم في دعم النشاط الاقتصادي العام. بعد ذلك، شهد المؤشر استقرارًا نسبيًا بين 1999 و 2005 ضمن مستويات تراوحت بين 0.82 و 0.84، وهو ما يعكس استمرار نفس البنية الاقتصادية دون تغيرات جوهرية في هيكل الصادرات والإنتاج

خلال الفترة 2006-2008، بدأ المؤشر في التراجع التدريجي من حوالي 0.81 إلى 0.77 سنة 2008، ويعود ذلك إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي أثرت على أسعار النفط والطلب العالمي، مما انعكس سلبًا على الاقتصاد الجزائري المعتمد بشكل كبير على صادرات المحروقات .

أما الانخفاض الأبرز فقد سُجل خلال الفترة 2010-2012، حيث انتقل المؤشر من حوالي 0.79 سنة 2010 إلى أدنى مستوى له سنة 2011 بحوالي 0.72، واستمر قريبًا من هذا المستوى سنة 2012. ويُفسّر هذا التراجع بتأثر الاقتصاد الوطني بتقلبات الأسواق النفطية، إلى جانب ضعف مساهمة القطاعات غير النفطية، واستمرار هيمنة قطاع المحروقات على هيكل الاقتصاد، مما كشف هشاشة التنويع الاقتصادي .

ابتداءً من سنة 2013، بدأ المؤشر في التحسّن التدريجي، حيث ارتفع من حوالي 0.73 إلى 0.81 سنة 2016، نتيجة بعض الإصلاحات الاقتصادية ومحاولات الدولة لتشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات، خاصة في قطاعات الصناعة، الفلاحة، والخدمات، رغم استمرار التبعية النسبية للنفط

خلال الفترة 2017-2020، عرف المؤشر نوعًا من الاستقرار الإيجابي بين 0.80 و 0.83، مع تسجيل أعلى قيمة حديثة سنة 2020 بحوالي 0.83، وهو ما يعكس تحسّنًا نسبيًا في جهود التنويع الاقتصادي، رغم الصعوبات المرتبطة بجائحة كوفيد-19 التي أثرت على الاقتصاد العالمي .

في سنة 2021، انخفض المؤشر مجددًا إلى حوالي 0.78، نتيجة الانعكاسات الاقتصادية للجائحة وتراجع النشاط الاقتصادي العالمي، ثم عاد إلى الارتفاع الطفيف خلال 2022-2024 ليستقر عند حدود 0.80 سنة 2024، مما يدل على استمرار محاولات تحسّن الهيكل الاقتصادي دون الوصول إلى تنويع فعلي قوي ومستدام

المطلب الثاني: النموذج المستخدم ووصف متغيرات الدراسة

الفرع الأول: بناء نموذج الدراسة

بعد تحديد متغيرات الدراسة خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2024 سنقوم بتقدير النموذج الأمثل والتحليل الاقتصادي لمعاملاته.

◀ **صيغة النموذج القياسي:** بعد تحديد متغيرات الدراسة والإشارة للمتغير التابع: ID والمتغيرات المتبقية متغيرات مفسرة، نقوم ببناء النموذج بالشكل التالي:

$$ID = f(FDI, DC, GDPP, TO)$$

➤ وعلى ضوء العينة المستخدمة يتم إعادة صياغة النموذج السابق وفق الصيغة الرياضية التالي

$$ID_{(t)} = \beta_{(0i)} + \beta_{(1)} LNFDI_{(it)} + \beta_{(2)} LNDC_{(it)} + \beta_{(3)} LN_GDPP_{(it)} + \beta_{(4)} LNTTO_{(it)} + \mu_{(t)}$$

حيث أن:

— t: تعبر عن الزمن.

— B₀ ، B₂ ، : معاملات النموذج.

— μ_i: حد الخطأ.

والجدول الموالي يوضح مصدر بيا ت متغيرات الدراسة

الجدول رقم (01-02): المتغيرات المستعملة في الدراسة القياسية

المتغيرات	نوع المتغير	رمزه	تم قياسه ب	مصدر البيانات
مؤشر التنويع الاقتصادي	تابع	ID	مؤشر هيرفندال-هيرشمان لتركيز الصادرات (يعكس التنويع، حيث ارتفاعه يعني تركزاً أقل في التنويع)	Unctad (2026)
الاستثمار الأجنبي المباشر	مستقل	FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الداخلة (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	World Bank (2026)

World Bank (2026)	الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص % من الناتج المحلي الإجمالي	DC	مستقل	القروض الموجهة للقطاع الخاص
world Bank (2026)	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	GDPP	مستقل	النمو الاقتصادي
Unctad (2026)	(الصادرات + الواردات) \ الناتج المحلي الإجمالي	TO	مستقل	الانفتاح التجاري

الفرع الثاني: وصف متغيرات الدراسة

لقد تم تحديد متغيرات الدراسة من الأدبيات النظرية، وقد تم جمع البيانات من البنك الدولي و قاعدة بيانات انكتاد .وفيما يلي شرح مختصر من متغيرات المستخدمة:

أولاً: المتغير التابع

– **مؤشر التنوع الاقتصادي (ID)** : يعد مؤشر هيرفندال-هيرشمان من أهم المقاييس الكمية المعتمدة في تحليل درجة تركيز الصادرات، حيث يستخدم لتقييم مستوى التنوع الاقتصادي من خلال قياس مدى توزيع الصادرات بين مختلف السلع أو القطاعات. ويتم حساب هذا المؤشر وفقاً لمنهجية UNCTAD من خلال مجموع مربعات الحصص النسبية لكل منتج ضمن إجمالي الصادرات .ويعكس هذا المؤشر درجة اعتماد الاقتصاد على عدد محدود من المنتجات التصديرية، حيث تشير القيم المرتفعة إلى تركيز شديد وضعف في التنوع الاقتصادي، مما يزيد من تعرض الاقتصاد للصدمات الخارجية، خاصة في حالة الاقتصادات الريعية. في المقابل، تعكس القيم المنخفضة مستوى مرتفعاً من التنوع، وهو ما يعزز الاستقرار الاقتصادي ويُحسن من القدرة على تحقيق نمو مستدام.

ثانياً: المتغيرات المستقلة

1- **الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)** : يعرف بأنه صافي التدفقات الاستثمارية التي تعكس حصول مستثمر أجنبي على مصلحة دائمة في مؤسسة اقتصادية مقيمة في اقتصاد آخر، بما يسمح له بالتأثير في إدارتها. ويقاس هذا المتغير عادة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .ويعد هذا المؤشر من أهم محددات النمو الاقتصادي، حيث يساهم في نقل التكنولوجيا، وتعزيز الإنتاجية، وتطوير الكفاءات البشرية، إضافة إلى دوره في دعم التنوع الاقتصادي من خلال إدخال أنشطة إنتاجية جديدة

2- **القروض الموجهة للقطاع الخاص (DC)** : يشير هذا المتغير إلى مجموع الائتمان الذي يقدمه القطاع المالي إلى القطاع الخاص، ويُقاس كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. ويُستخدم كمؤشر على تطور النظام المالي ومدى كفاءته في تخصيص الموارد . كما يعكس هذا المتغير قدرة المؤسسات المالية على تمويل الأنشطة الاستثمارية، مما يساهم في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز التنوع من خلال تمويل قطاعات إنتاجية متعددة

3- **النمو الاقتصادي (GDPP)** : يستخدم للإشارة إلى معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ويُستخدم كمؤشر رئيسي لقياس الأداء الاقتصادي وتحسن مستوى المعيشة . ويعكس هذا المؤشر قدرة الاقتصاد على تحقيق زيادات مستمرة في الإنتاج والدخل، كما يرتبط ارتباطا وثيقا بعملية التنوع الاقتصادي، حيث يساهم في توسيع القاعدة الإنتاجية وتقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية

4- **الانفتاح التجاري (TO)** : هو مؤشر يقاس بنسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويُستخدم لتحديد درجة اندماج الاقتصاد في التجارة الدولية . ويعكس هذا المؤشر مدى انخراط الدولة في الاقتصاد العالمي، حيث تشير القيم المرتفعة إلى اقتصاد أكثر انفتاحا واعتمادا على التجارة الخارجية. كما يعتبر الانفتاح التجاري عاملا مهما في تعزيز الكفاءة الاقتصادية ونقل التكنولوجيا وتوسيع الأسواق، مما يدعم التنوع الاقتصادي، رغم ما قد يرافقه من مخاطر مرتبطة بالتقلبات الخارجية.

المبحث الثاني: خطوات تقدير نموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي بالجزائر

لدراسة اثر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي بالجزائر، اعتمدنا على سلسلة بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1996 إلى غاية 2024 لي مجموعة من المتغيرات الاقتصادية، و هذا باستخدام نموذج ARDL لتحديد الأثر على المدى القصير و الطويل و يعد هذا النموذج الأنسب للسلاسل الزمنية القصيرة عند تحديد التكامل المشترك بين المتغيرات.

المطلب الأول: اختبار جذر الوحدة Unit Root

قبل إجراء الدراسة القياسية اثر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1996 إلى غاية 2024 يتوجب علينا أولا دراسة استقراره المتغيرات و من ثم تقدير النموذج ARDL .

و تعد اختبارات جذر الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقراره السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة و معرفة خصائصها الاحصائية و درجة تكاملها و رغم تعدد اختبارات جذر الوحدة ، إلا أننا سنستخدم اختبار KPSS و هذا نظرا لكون الاختبار أكثر مواءمة للسلاسل الزمنية القصيرة فبالتالي يعطي نتائج أكثر مصداقية:

و هذا تحت الفرضيتان التاليتان و هي عكس فرضيات اختبار ADF:

– H_0 : السلسلة الزمنية لا تحتوي على جذر الوحدة أي سلسلة مستقرة.

– H_1 : السلسلة تحتوي على جذر الوحدة أي السلسلة غير مستقرة.

الفرع الأول: دراسة استقراره المتغيرات عند المستوى

الجدول رقم (02-02): نتائج اختبار KPSS للاستقرارية عند المستوى

المتغير	النموذج	LM-Stat.	القيمة الحرجة عند 5%
ID	with Intercept	0.24	0.46
	with Intercept and trend	0.12	0.14
LNFDI	with Intercept	0.37	0.46
	with Intercept and trend	0.17	0.14
LNDC	with Intercept	0.62	0.46
	with Intercept and trend	0.16	0.14
LN_GDPP	with Intercept	0.52	0.46
	with Intercept and trend	0.15	0.14
LNT0	with Intercept	0.23	0.46
	with Intercept and trend	0.16	0.14

يوضح لنا الجدول أعلاه نتائج اختبار للاستقرارية عند المستوى، و الذي أظهر لنا أن المتغيرات

LNDC، LNFDI، LN_GDPP و LNT0 غير مستقرة عند المستوى لأن قيمة LM-Stat. أكبر من

القيمة الحرجة عند 5% ، في حين مؤشر تركيز الصادرات ID استقر عند المستوى.

الفرع الثاني: دراسة استقرارية المتغيرات عند الفرق الأول

بما أن السلاسل الزمنية لم تستقر عند المستوى سنمر مباشرة لاختبار جذر الوحدة عند الفرق الأول.

الجدول رقم (02-03): نتائج اختبار KPSS للاستقرارية عند الفرق الاول

المتغير	النموذج	LM-Stat.	القيمة الحرجة عند 5%
LNFDI	with Intercept	0,17	0.46
	with Intercept and trend	0.07	0.14
LNDC	with Intercept	0.16	0.46
	with Intercept and trend	0.06	0.14
LN_GDPP	with Intercept	0.18	0.46
	with Intercept and trend	0.10	0.14
LNT0	with Intercept	0.28	0.46
	with Intercept and trend	0.04	0.14

يوضح لنا الجدول أعلاه نتائج اختبار KPSS للاستقرارية عند الفرق الاول ، و الذي أظهر لنا أن المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول هذا لان قيمة LM-Stat. أصغر من القيمة الحرجة عند 5%.

المطلب الثاني: تطبيق منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

للتوصل إلى أفضل النتائج لتفسير طبيعة العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي وأهم محددات التنوع الاقتصادي لدولة الجزائر، سيتم تقدير نموذج ARDL لأنها تمزج بين المتغيرات المستقرة عند المستوى $I(0)$ وعند الفرق الأول $I(1)$ ، فهي تتوافق مع طبيعة إستقرارية متغيراتها من ناحية وتتماشى مع هدف دراستنا في معرفة طبيعة العلاقة التي تجمع بين محددات الاستثمار الاجنبي المباشر والتنوع الإقتصادي على المدى القصير أو المدى الطويل أو كلاهما معا.

الفرع الأول: التعريف بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة

قد ركز التحليل القياسي في العديد من الأبحاث النظرية والدراسات التجريبية على البحث في العلاقات الطويلة الأجل عند الاختلاف في الاتجاه فقد وجد نموذج (PESARAN, M. Hashem, 1997) ARDL ، نموذج حدود الارتباط الذاتي المتباطئ الموزع الذي طوره (Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J, 2001) وآخرون هذا الاختبار لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى ويرمز لها $I(1)$ ويمكن

تطبيقه بغض النظر عن إذا كانت السلاسل مستقرة من الدرجة الصفر أو متكاملة من الدرجة الأولى، وقد لاحظ كل من Kremers وآخرون أنه في حالة صغر العينة من الصعب وجود تكامل مشترك بين المتغيرات غير المستقرة ففي هذه الحالة يلعب دور مهم في نمذجة السلسلة غير المستقرة.

الفرع الثاني: تقدير نموذج ARDL

بداية نقوم بتقدير معلمات النموذج في المدى القصير وتحديد درجة إبطاء كل متغيرات الدراسة

الجدول رقم (02-04): يوضح نتائج تقدير ARDL في المدى القصير

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
ID(-1)	0.364481	0.192571	1.892703	0.1170
LN_FDI	-0.009765	0.007623	-1.281086	0.2564
LN_FDI(-1)	-0.040782	0.010416	-3.915315	0.0112
LN_FDI(-2)	-0.030074	0.008058	-3.732361	0.0135
LN_FDI(-3)	-0.009655	0.005789	-1.667801	0.1562
LNDC	-0.116657	0.042230	-2.762450	0.0397
LNDC(-1)	0.131743	0.054644	2.410960	0.0608
LNDC(-2)	0.127550	0.027381	4.658406	0.0055
LNDC(-3)	-0.099378	0.021160	-4.696448	0.0054
LN_GDPP	-0.255443	0.038249	-6.678439	0.0011
LN_GDPP(-1)	0.148184	0.040749	3.636465	0.0150
LN_GDPP(-2)	0.108169	0.037674	2.871154	0.0349
LN_GDPP(-3)	-0.133089	0.023281	-5.716557	0.0023
LNT0	0.125706	0.032639	3.851382	0.0120
LNT0(-1)	-0.106015	0.028413	-3.731270	0.0136
LNT0(-2)	0.224996	0.069695	3.228317	0.0232
C	0.474203	0.277790	1.707056	0.1485
Adjusted R-squared	0.978392	Durbin-Watson stat		2.509444
Prob(F-statistic)	0.000125	Dependent Variable: ID		
Selected Model: ARDL(1, 3, 3, 3, 2)				

***, **, * عند مستوى معنوية إحصائية 1%، 5%، 10% .

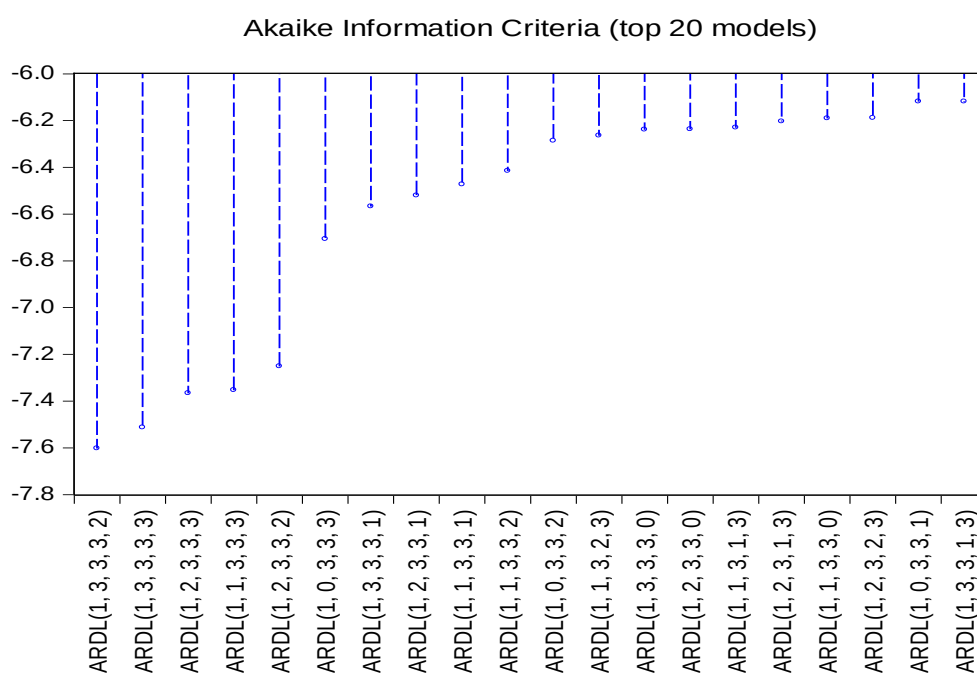
المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على نتائج تقدير البرنامج الإحصائي E-view 09 .

يشير الجدول أعلاه نتائج التقدير بالمدى القصير حيث يظهر لنا احتمال فيشر ب 0.000 وهذا ما يدل على وجود جودة بالنموذج وقدرة المتغيرات المستقلة: الاستثمار الاجنبي المباشر، الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص، مؤشر الانفتاح التجاري ، النمو الاقتصادي على المتغير التابع والذي يعبر عن التنويع الاقتصادي

ب 0.97% ، كما أن احتمال كل المتغيرات أقل من مستوى معنوية إحصائية 1%، 5%، 10% حيث ارتبط المتغير المستقل الاستثمار الاجنبي المباشر FDI المؤخرة بسنة واحدة بعلاقة عكسية مع التنوع الاقتصادي في حين باقي المتغيرات و المتمثلة في: الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص DC، النمو الاقتصادي GDPP و الانفتاح التجاري TO ارتبطوا سلبيا مع التنوع الاقتصادي في المدى القصير.

كما يبين الشكل رقم (02-03) الموالى ، مجموع النماذج الممكنة عند تغيير درجات إبطاء متغيرات النموذج، وذلك عبر تحديد درجة (1) حسب إحصائية (Akaike Information Criteria)، وبالتالي يتضح أن النموذج (ARDL(1, 3, 3, 3, 2) هو النموذج الأمثل ويأخذ أقل قيمة حسب إحصائية (AIC).

الشكل رقم (02-06): نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى



الفرع الثالث: اختبار التكامل المشترك (ARDL Bounds Test Results)

الهدف من استخدام اختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدود هو التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل من عدمها بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية الداخلة في نموذج الدراسة بالاعتماد على إحصائية (F) وهو ما تم تبيانها من خلال الجدول التالي بحيث:

✓ H^0 : عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الدراسة.

✓ H^1 : وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

✓

الجدول رقم (02-05): نتائج اختبار التكامل المشترك (Bounds Test)

Test Statistic	Value	K
F-statistic	16.77616	4
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	5.06

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على نتائج تقدير البرنامج الإحصائي E-view 09 .

بعد إجراء اختبار (Bounds test) للعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، تشير النتائج المبينة في الجدول رقم (02-08)، أن إحصائية F المحسوبة ($F=16.77616$) للنموذج أكبر من القيم العظمى والدنيا عند القيم الحرجة 1 %، 2.5 %، 5 % و 10 %. بالتالي يمكن رفض الفرضية العدمية، أي وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين التنويع الاقتصادي ومحددات الاستثمار الاجنبي المباشر خلال فترة الدراسة (1996 إلى 2024).

الفرع الرابع: تقدير معلمات النموذج على المدى الطويل UECM

بعد التأكد من وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ، سنقوم بتقدير معلمات الأجل الطويل والتي تشترط أن يكون معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي وهي موضحة في الجدول رقم (02-06).

الجدول رقم (02-06): نتائج تقدير علاقة في المدى الطويل ونموذج تصحيح الخطأ

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LN_FDI)	-0.009765	0.007623	-1.281086	0.2564
D(LN_FDI(-1))	0.030074	0.008058	3.732361	0.0135
D(LN_FDI(-2))	0.009655	0.005789	1.667801	0.1562
D(LNDC)	-0.116657	0.042230	-2.762450	0.0397
D(LNDC(-1))	-0.127550	0.027381	-4.658406	0.0055
D(LNDC(-2))	0.099378	0.021160	4.696448	0.0054
D(LN_GDPP)	-0.255443	0.038249	-6.678439	0.0011
D(LN_GDPP(-1))	-0.108169	0.037674	-2.871154	0.0349
D(LN_GDPP(-2))	0.133089	0.023281	5.716557	0.0023
D(LNTO)	0.125706	0.032639	3.851382	0.0120

D(LNTO(-1))	-0.224996	0.069695	-3.228317	0.0232
CointEq(-1)	-0.635519	0.192571	-3.300173	0.0215
Cointeq = ID - (0.1421*LN_FDI + 0.0681*LNDC -0.2080*LN_GDPP + 0.3850*LNTO + 0.7462)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN_FDI	-0.142051	0.043732	-3.248208	0.0227
LNDC	0.068067	0.014304	4.758553	0.0051
LN_GDPP	-0.207986	0.034464	-6.034941	0.0018
LNTO	0.385018	0.124981	3.080625	0.0275
C	0.746166	0.278055	2.683520	0.0436

***, **, * عند مستوى معنوية احصائية 1%، 5%، 10%

المصدر: من إعداد الطالب، بالإعتماد على نتائج تقدير البرنامج الإحصائي E-view 09 .

الفرع الخامس: إختبار صلاحية النموذج

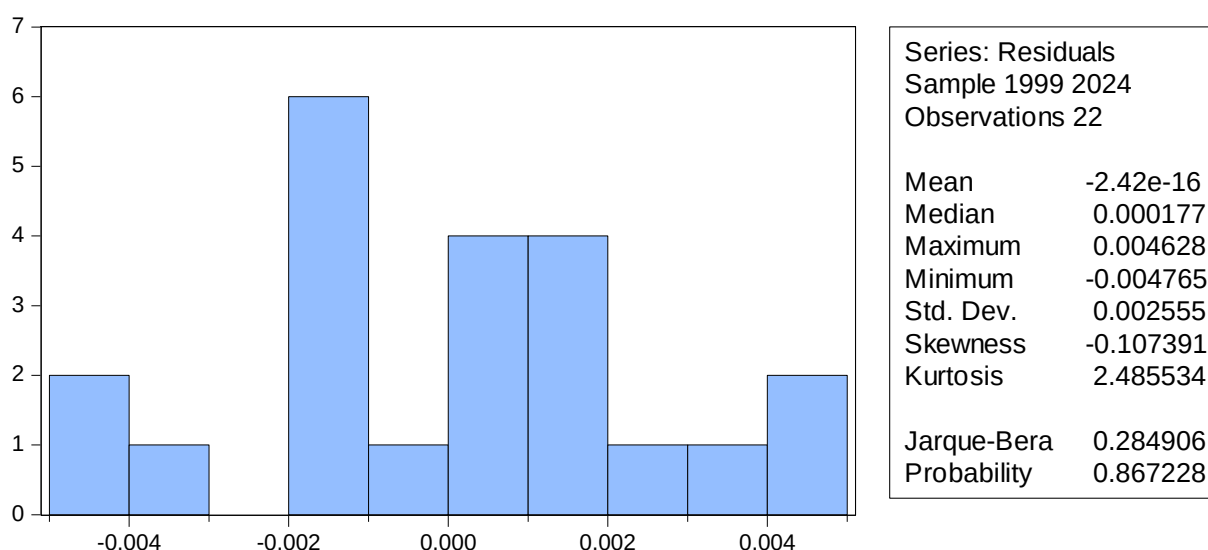
قبل اعتماد على النموذج (ARDL) في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، وذلك من خلال الاختبارات التالية:

أولاً: إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء:

اختبار التوزيع الطبيعي TestNormality لبواقي ما يعرف باختبار Jarque&Bera 1987

تظهر نتائج هذا الإختبار في الشكل الموالي:

الشكل رقم(02-07):نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير



المصدر: من إعداد الطالب، بالإعتماد على نتائج تقدير البرنامج الإحصائي E-view 09 .

يلاحظ من خلال الشكل رقم (02-04)، أن القيمة الاحتمالية لإحصائية جاك بيرا Bera-Jarque (Prob=0.86) أكبر من مستوى معنوية 5%، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تنص أن البواقي معادلة الانحدار تتبع التوزيع الطبيعي ونرفض الفرضية البديلة.

ثانياً: اختبار عدم تباين حد الخطأ العشوائي

الجدول الموالي يوضح نتائج اختبار عدم تباين حد الخطأ العشوائي

الجدول رقم (02-07): نتائج اختبار عدم تباين حد الخطأ العشوائي

<u>Heteroskedasticity Test: ARCH</u>			
F-statistic	0.083482	Prob. F(1,18)	0.7759
Obs*R-squared	0.092329	Prob. Chi-Square(1)	0.7612

المصدر: من إعداد الطالب، بالإعتماد على نتائج تقدير البرنامج الإحصائي E-view 09 .

تشير نتائج (Heteroskedasticity Test: ARCH) أن القيمة الاحتمالية $\text{Prob. F}(1,18) = 0.7759$ أكبر من مستوى المعنوية 5 % ومنه نقبل الفرضية العدمية التي تنص على ثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

ثالثاً: اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي

الجدول رقم (02-08): نتائج اختبار الارتباط الذاتي

<u>Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:</u>			
F-statistic	0.498064	Prob. F(1,3)	0.6505
Obs*R-squared	5.484015	Prob. Chi-Square(2)	0.0644

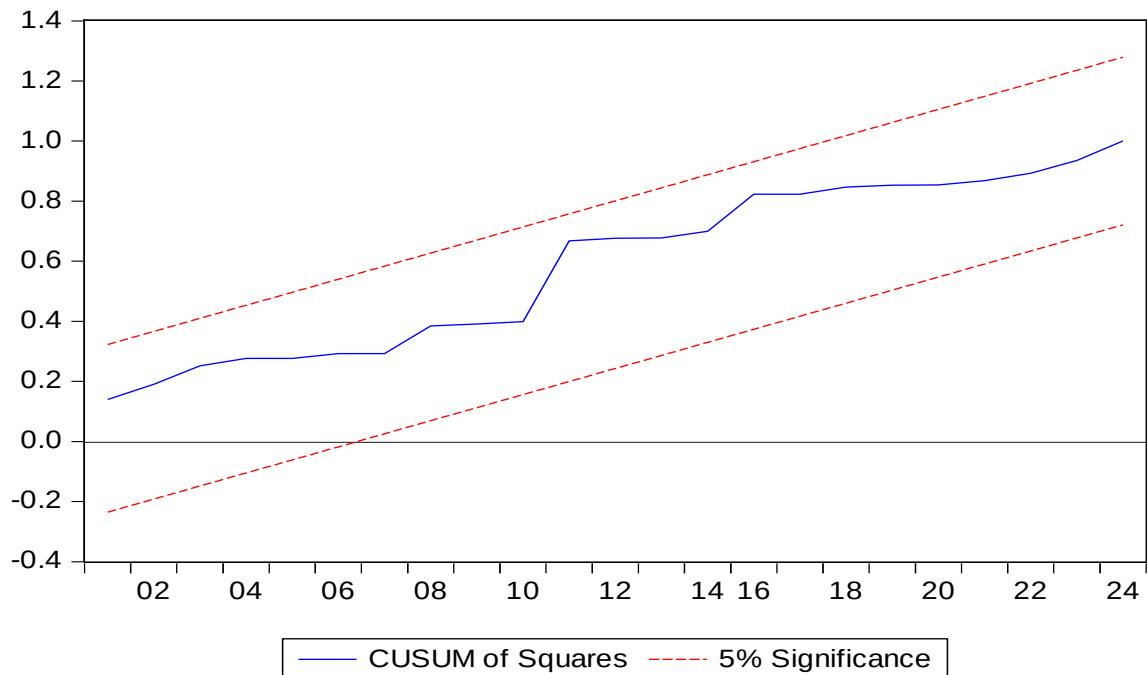
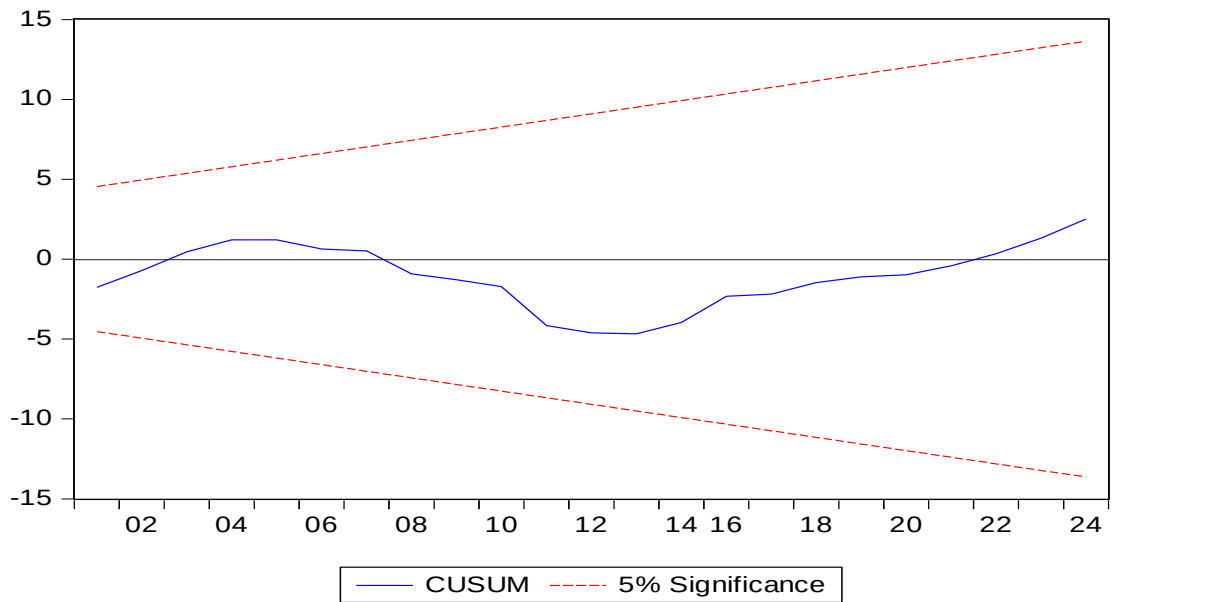
المصدر: من إعداد الطالب، بالإعتماد على نتائج تقدير البرنامج الإحصائي E-view 09 .

أظهرت نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test أن قيمة احتمالية $\text{Prob. F}(1,3) = 0.6505$ أكبر من مستوى معنوية 5% ومنه نقبل الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي (التسلسلي) بين الأخطاء العشوائية، أي النموذج المقدر لا يحتوي على مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

الفرع السادس: إختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج (CusumandCusumsq)

يهدف اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج المقدر إلى التأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية عبر الزمن، ومعرفة مدى استقرار و إنسجام معاملات الأجل الطويل مع معلمات الأجل القصير. ولتحقيق ذلك يتم استخدام اختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUMSQ).

الشكل رقم (02-08): إختبار الإستقرار الهيكلي



المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على نتائج تقدير البرنامج الإحصائي E-view 09 .

يبين لنا من الشكل أعلاه أن إحصائية اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاوودة (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاوودة (CUSUMSQ) عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى المعنوية 5 % وهذا يعني أن المعاملات المقدرة لنموذج المستخدم مستقرة هيكلياً خلال فترة الدراسة.

الفرع السابع: تفسير نتائج الدراسة

🔍 **متغير (FDI):** كشفت النتائج عن وجود أثر سالب ومعنوي إحصائياً للاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي في المدى الطويل ؛ أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% تؤدي في المدى الطويل إلى انخفاض مؤشر التنوع الاقتصادي بمقدار 0.142 %، وتفسر هذه النتيجة اقتصادياً بكون الاستثمارات الوافدة إلى الجزائر خلال فترة الدراسة تركزت بشكل كثيف في قطاع المحروقات والأنشطة الاستخراجية، مما ساهم في تكريس أحادية النشاط الاقتصادي وتعميق التبعية للريع النفطي بدلاً من تنوع القاعدة الإنتاجية. و تتوافق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه بعض الدراسات الاقتصادية حول الأثر السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على تنوع الصادرات في الدول الريع الغنية بالموارد الطبيعية، حيث أوضحت دراسة (Arawomo, 2015) أن هذا النوع من الاستثمار لا يساهم بشكل كبير في تنوع الصادرات في هذه الدول. كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة (Bakdi, M., & Chellig, A. , 2024) ، التي بينت أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يساهم في تنوع الاقتصاد الجزائري من خلال دعم القطاع الصناعي وتطوير القطاعات غير النفطية مثل الصناعة والزراعة والخدمات.

🔍 **متغير (DC):** أثبت النموذج وجود أثر إيجابي و ذو دلالة إحصائية عن مستوى معنوية 1%، للائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص على التنوع الاقتصادي في المدى الطويل، حيث تؤدي الزيادة بنسبة 1% في الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص إلى رفع التنوع الاقتصادي بنسبة 0.068 %، ورغم إيجابية هذه العلاقة التي تشير إلى أن التمويل البنكي يساهم في تحسين مستوى التنوع، إلا أن حجم المعامل يظل ضئيلاً جداً. وهذا يعكس محدودية قدرة الجهاز المصرفي الجزائري على إحداث تحول هيكلي عميق، نظراً لاستمرار هيمنة التمويلات قصيرة الأجل الموجهة للأنشطة التجارية والاستهلاكية على حساب تمويل المشاريع الاستثمارية والابتكارية في القطاعات المنتجة خارج المحروقات

🔍 **متغير (GDP):** والذي يعبر عن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أين بلغ المعامل -0.208-

وهو ذو دلالة إحصائية عند مستوى 1 % وبإشارة سالبة في الأجل الطويل، حيث تؤدي زيادة بنسبة 1% في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى انخفاض بنسبة 20.8% في التنويع الاقتصادي. وتفسر هذه النتيجة بأن النمو الاقتصادي في الجزائر لا يزال نموا ريعيا ، فكلما زاد الدخل القومي (الناتج) نتيجة ارتفاع أسعار النفط، كلما زاد التركيز في هذا القطاع وتراجع الاهتمام بالقطاعات الأخرى.

● **متغير (TO):** كشفت نتائج التقدير عن وجود أثر موجب ومعنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 5 % للانفتاح التجاري على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث بلغت قيمة المعامل (0.385). وهذا يعني أن زيادة الانفتاح التجاري بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع مستوى التنويع الاقتصادي بنسبة 0.38%. وتفسر هذه النتيجة بأن الانفتاح التجاري ساهم في توسيع النشاط الاقتصادي من خلال تسهيل المبادلات التجارية، ونقل التكنولوجيا، وتحفيز المنافسة، إضافة إلى فتح فرص جديدة أمام القطاعات غير النفطية لدخول الأسواق الخارجية. كما يساعد الانفتاح التجاري على جذب الاستثمارات وتحسين كفاءة الإنتاج، وهو ما ينعكس إيجاباً على جهود التنويع الاقتصادي.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Vogel, 2025) ، التي أوضحت أن الانفتاح التجاري يعد من العوامل المهمة في دعم تنويع الصادرات، خاصة عندما يترافق مع سياسات اقتصادية فعالة وتحسين مناخ الأعمال وتطوير القدرات الإنتاجية.

الخلاصة:

سعت هذه الدراسة إلى تحديد وتحليل العوامل المؤثرة على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1996-2024)، وقد خلصت نتائج تقدير نموذج ARDL إلى الاستنتاجات التالية:

☛ ظهر لنا احتمال فيشر ب 0.000 وهذا ما يدل على وجود جودة بالنموذج وقدرة المتغيرات المستقلة: **متغير (FDI)**، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (**GDPP**)، الانفتاح التجاري (**TO**) والائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص (**DC**) على تفسير المتغير التابع التنوع الاقتصادي (**ID**)، كما ظهر لنا معامل تصحيح الخطأ بقيمة سالبة -0.635519 وذو دلالة إحصائية عند 5% مما يعكس لنا وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات.

☛ ظهر لنا تأثير ايجابي معنوي على المدى الطويل حيث ارتبط الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص (**LNDC**) ومتغير الانفتاح التجاري (**TO**) بعلاقة طردية مع التنوع الاقتصادي (**ID**) وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية. في حين **متغير (FDI)**، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (**GDPP**)، ارتبطا بعلاقة عكسية مع التنوع الاقتصادي (**ID**)

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة :

في إطار هذه الدراسة التي عالجت موضوع أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي في الجزائر، تم السعي إلى تشخيص طبيعة العلاقة بين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية وتحديد مدى مساهمتها في تحقيق تنوع اقتصادي فعال، وذلك من خلال توظيف مقارنة تحليلية مدعّمة بنموذج قياسي يتلاءم مع طبيعة البيانات المعتمدة.

وقد أظهرت الدراسة النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد من بين أهم الآليات التي يمكن أن تساهم في دعم التنوع الاقتصادي، غير أن فعاليته تبقى رهينة بمدى توجيهه نحو القطاعات الإنتاجية وقدرة الاقتصاد على استيعابه.

أما من الجانب التطبيقي، فقد بينت نتائج التقدير القياسي جودة النموذج المعتمد، وهو ما تأكد من خلال معنوية اختبار فيشر، مما يدل على قدرة المتغيرات المستقلة والمتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الانفتاح التجاري، والائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص، على تفسير التغيرات الحاصلة في مؤشر التنوع الاقتصادي. كما أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات، وهو ما تؤكدته إشارة وسلوك معامل تصحيح الخطأ السالب والمعنوي إحصائياً.

نتائج واختبار صحة فرضيات الدراسة:

استناداً إلى إشكالية الدراسة والفرضيات المفسرة لها، جاءت النتائج كما يلي:

- أظهرت النتائج وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية معنوية بين مؤشر الانفتاح التجاري والتنوع الاقتصادي في الجزائر، وهو ما يفسر أن الانفتاح على الأسواق الخارجية يساهم في توسيع القاعدة الإنتاجية وتعزيز تنوع الأنشطة الاقتصادية، ومنه نقبل الفرضية الأولى التي مفادها وجود تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية للانفتاح التجاري على التنوع الاقتصادي .
- كما تبين وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية معنوية بين الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص والتنوع الاقتصادي، وهو ما يعكس أهمية التمويل الداخلي في دعم الاستثمار المنتج وتطوير القطاعات غير النفطية، ومنه نقبل الفرضية الثانية التي تنص على وجود تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية لهذا المتغير على التنوع الاقتصادي .

• في حين أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنوع الاقتصادي، وهو ما يفسر بتمركز هذه الاستثمارات في قطاع المحروقات وضعف توجيهها نحو القطاعات الإنتاجية، الأمر الذي يحد من مساهمتها في تحقيق التنوع الاقتصادي، ومنه نقبل الفرضية الثالثة التي مفادها وجود تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي .

• كما سجلت النتائج وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية معنوية بين النمو الاقتصادي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) والتنوع الاقتصادي، وهو ما يعكس أن النمو المحقق في الجزائر لا يزال مرتبطاً بقطاع المحروقات، دون تحقيق تنوع حقيقي في الهيكل الاقتصادي، ومنه نقبل الفرضية الرابعة التي تنص على وجود تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية للنمو الاقتصادي على التنوع الاقتصادي .

وفي ضوء ما سبق، يمكن تقديم جملة من التوصيات:

- ✓ ضرورة إعادة توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاعات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات .
- ✓ تحسين مناخ الاستثمار من خلال تبسيط الإجراءات وتعزيز الشفافية والاستقرار التشريعي .
- ✓ دعم وتطوير القطاع المالي لتعزيز الائتمان الموجه للقطاع الخاص .
- ✓ تشجيع سياسات الانفتاح التجاري المدروسة بما يخدم أهداف التنوع الاقتصادي .
- ✓ الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية لرفع القدرة على استيعاب الاستثمارات الأجنبية .

وفي الأخير، تبقى هذه الدراسة محاولة لفهم طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنوع الاقتصادي في الجزائر، رغم بعض القيود المرتبطة بتوفر البيانات، مما يفتح المجال أمام دراسات مستقبلية أكثر تعمقاً باستخدام نماذج ومؤشرات إضافية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

- أسماء بللعماء، و عبد الحميد بلبالي. (2024). تشخيص واقع التنوع الاقتصادي في الاقتصادات العربية المصدرة للنفط - إشارة إلى الجزائر. *مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، المجلد 3 (العدد 1)*، 33-09.
- اسماء حاجي، و بن موفق زروق. (2017). دور الاستثمارات الاجنبية المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر 2006-2015. *مجلة اقتصاديات المال و الاعمال FBE*، 159-138.
- اسماعيل صاري. (2019). التنوع الاقتصادي و تنوع التنمية كبديل للحد من الصدمات النفطية الخارجية في الجزائر (تقديم نموذج مقترح). *مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5 (العدد 2)*، 895-910.
- الطاهر شليحي، و زروق بن موفق. (2018). المنظور الاستراتيجي لعملية التنوع الاقتصادي في الدول النامية. *مجلة الحقيقة، المجلد 17 (العدد 4)*، 215-188.
- جاسم أحمد سلو الارتوشي. (2014). الاستثمار الاجنبي المباشر و أثره في النمو الاقتصادي لبلدان نامية مختارة للفترة (1996-2010). *دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 5 (العدد 1)*، 195-211.
- حفصة ديب . (2025). محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر. *مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد و الادارة، المجلد 09 (العدد 01)*، 293-278.
- حنان سايح، و أحمد ضيف. (2022). سياسات التنوع الاقتصادي في الجزائر (واقع وأفاق) من 2001 إلى 2020. *مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 7 (العدد 2)*، 94-83.
- حنيفة زحاف ، و بشرى بن عجيلة. (2023). التنوع الاقتصادي في الدول النفطية ماليزيا ، الامارات العربية المتحدة ، الجزائر نموذجا. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، عين تموشنت: جامعة بلحاج بوشعيب.
- خيرة سحنون، و الطيب فتان. (2022). استخدام الاستثمار الاجنبي المباشر كالية لتنوع الصادرات و دفع عجلة النمو الاقتصادي للجزائر دراسة قياسية 1980-2020. *مجاميع المعرفة، المجلد 8 (العدد 3)*، 101-87.

- رفيق نزاري، و محمد موفق بشر. (2022). تحليل العلاقة الديناميكية بين التنوع الاقتصادي والانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة قياسية لدولة نفطية خلال الفترة 1995-2020. *المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي*، مجلد 10 (العدد 1)، 047-070.
- زينب لطرش. (2019). واقع و افاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد الاوربي (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، سكيكدة: جامعة 20 أوت 1995.
- سفيان فعلول. (2017). جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر : دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار. صندوق النقد العربي.
- سليم سليمان. (2022). اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019. *الملتقى الدولي الافتراضي حول : التنوع الاقتصادي وجدلية تحقيق التنمية المستدامة في دول-المغرب العربي-واقع افاق و تحديات (الصفحات 1-19)*. جامعة طاهري محمد بشار .
- سليم مجلخ، و وليد بشيشي . (2022). قياس وتحليل التنوع الاقتصادي في الجزائر للفترة 1996-2019. *Revue algérienne d'économie et gestion*، vol 16 (Numero 1)، 46-60.
- شيماء بن يزة، و جبار بوكثير. (2023). واقع و اليات تفعيل سياسة التنوع الاقتصادي في الجزائر. *تنظم الملتقى العلمي الوطني حول: تقييم آليات تمويل المؤسسات الناشئة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة يوم 06 ديسمبر 2023 (الصفحات 1-20)*. ام الوافي (الجزائر): جامعة العربي بن مهيدي.
- عبد الباقي كيحل ، و حمزة ضويفي. (2025). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي دراسة قياسية في الجزائر للفترة ما بين 2000-2022 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR. *مجلة الاقتصاد الجديد*، مجلد 16 (العدد 2)، 309-322. تاريخ الاسترداد 2025

- عطية خمخام، و محمد علي الجودي. (2021). خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل النموذج الاقتصادي (رؤية الجزائر 2030) وتداعيات جائحة فيروس كوفيد-19. *الريادة لاقتصاديات الأعمال*، المجلد 7 (العدد 2)، 370-351.
- علي لحول، محمد عبد الغني كرار، و نسرین بن دیمه. (2021). التنوع الاقتصادي في الجزائر , دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2020. *مجلة دفاتر اقتصادية*، المجلد 12 (العدد 02)، 149-164.
- عمر محمد حسن، و عبد الحميد سليمان ظاهر . (2023). محددات تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة قياسية تحليلية لعينة من الدول النامية للمدة (1996-2020). *مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو*، المجلد 11 (العدد 2)، 339-354.
- عمر محمد صالح القفيش. (2022). الاستثمار الأجنبي لتنويع مصادر الدخل و امكانية استفادة اليمن من بعض التجارب (تجربة جمهورية مصر و دولة الامارات العربية نموذجاً). *Albaydha University journal {جامعة البيضاء}*، المجلد 4 (العدد 2).
- عوض الخطيب ممدوح. (2011). أثر التنوع الاقتصادي على النمو في القطاع الغير النفطي السعودي. *المجلة العربية للعلوم الادارية*، المجلد 18 (العدد 02)، ص 211.
- فاطمة الزهراء جلود. (2021). أثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2020-1990. *علوم اقتصادية و علوم تجارية و علوم التسير*، غرداية: جامعة غرداية.
- فاطمة لعلمي، و سعيد كرومي. (2012). الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر : بين عوامل الجذب و عوامل الطرد. *مجلة الاستراتيجيات و التنمية*، المجلد 2 (العدد 2)، 110-82.
- فيروز شريط ، و عثمان ولد الصافي. (2022). اثر مؤشرات التنوع الاقتصادي على الاستثمار الاجنبي المباشر في بعض دول افريقيا خلال فترة 2020-2000. *مجلة البشائر الاقتصادية*، المجلد 8 (العدد 3)، 118-104.

- كميلية لوصيف. (2025). مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في انتقال الاقتصادات أحادية القطاع نحو التنوع الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1995-2023. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، مجلد 10 (العدد 1)، 153-167.
- ليلية بن منصور. (2014). الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية و اقتصادية. مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، المجلد 5 (العدد 2)، 114-125.
- محمد بلعدي. (2008). التنوع الاقتصادي: أي إستراتيجية للجزائر؟ دراسات اقتصادية، المجلد 7 (العدد 3)، 189-204.
- مزبان سعيد ، و حلومي حكيم. (17, 2021). ثر الأداء الاقتصادي والجودة المؤسسية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لتفعيل التنوع الاقتصادي في الجزائر. مجلة ميكاس، مجلد 17 (العدد 2)، 544-561.
- مصطفى دهماني، و زكرياء نفاح. (2017). الاستثمارات الأجنبية و دورها في النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية. مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المجلد 1 (العدد 1)، 69-88.
- ميلود بوعبيد، و محمد بن البار. (2020). قياس أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018. مجلة ابحاث اقتصادية و ادارية، المجلد 14 (العدد 3)، 141-160.
- نادية مسعودي. (2024). دور تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في ارساء التنوع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1998-2021. مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 15 (العدد 1)، 146-165.
- نعيمة العربي. (2022). اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر. مجلة ادارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، الحجم 8 (العدد 1)، 381-394.
- هيبة الله أوريسي ، و فاطمة الزهراء عايب. (2024). التنوع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية مع الإشارة إلى حالة الجزائر. مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، مجلد 3 (العدد 1)، 34-59.

- Aromasodun, O. (2022). Effect Of Foreign Direct Investment On Economic Growth In Nigeria. *Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE*, vol 5(N 3), 1-11.
- Darlington, C. (2025). The impact of foreign direct investment on economic development in South Asia and Southeastern Asia. *Economies*, 13(6), 157.
- Djermoun, A., Djermoun, S., & Bouchoul, s. (2025). The impact of Forgein direct investment on economic diversification in Saudi Arabia: An empirical study for the period (2005-2022). *International Journal of Economic Perspectives*, vol.19(No.4).
- Gladys, G., Mapeto, B., Lucky, M., & James, J. (2022). FOREIGN DIRECT INVESTMENT AND EXPORT DIVERSIFICATION IN DEVELOPING COUNTRIES. *Risk Governance and Control: financial markets & Institution*, 12(1), 74-88.
- Hala, M. (2025). Foreign Investment and Non-Oil Export Development as Drivers of GCC Economic Diversification. *Journal of Cultural Analysis and Social Change*, 10(4), 50-58.
- Jean, A. M., Lauric, N., & Grâce, f. D. (2021). The impact of foreign Direct Investment on Economic Diverstification : The Case of The Republic of Congo. *International Journal of Social Science and Economics Invention*, vol 07(N 3), 71-78.
- Merniz, N., & Chikha, L. (2025). The Fdi As A Strategic Driver Of Export Diversification In Algeria An Empirical Evidence (1995–2022). *Revue Finance & marchés*, vol 12(No 2), 77-95.
- Mohd, I., & Raj, K. o. (2023). Foreign direct investment inflows and energy diversification in emerging seven economies: evidence from a panel data analysis. *International Journal of Emerging Markets*, 18(12), 5545-5565.
- Mosbahi, R., & Hafid, I. (2024). The Role Of Foreign Direct Investment In Supporting Economic Diversification In Algeria And Southeast Asian Countries (malaysia, Singapore And Indonesia): Empirical Study Using Panel Data Models For The Period (2000-2019). *recherchers economiques managerials*, 6(3), 517-535.
- PESARAN, M. Hashem. (1997). The role of economic theory in modelling the long run. *The economic journal*, 107(440), 178-191.
- Ziani, F., & Ziani, Z. (2025). Impact Of Fdi On Export Diversification In Algeria: A Study Via The Ardl Model. *Forum for economic studies and research journal*, vol 9(N 2), 540-550.

الملاحق

الملحق رقم (01): دراسة استقراريته المتغيرات عند المستوى باختبار KPSS في النموذجين
المتغير ID :

Null Hypothesis: ID is stationary

Exogenous: Constant

Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.245110
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Null Hypothesis: ID is stationary

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.127371
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-view 09.

المتغير FDI :

Null Hypothesis: LN_FDI is stationary

Exogenous: Constant

Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.376695
Asymptotic critical values*:	
1% level	0.739000
5% level	0.463000
10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Null Hypothesis: LN_FDI is stationary

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.177695
Asymptotic critical values*:	
1% level	0.216000
5% level	0.146000
10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-view 09.

المتغير DC :

Null Hypothesis: LNDC is stationary

Exogenous: Constant

Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.624839

Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Null Hypothesis: LNDC is stationary

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 9.07 (Andrews automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.164399
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

المتغير GDPP:

Null Hypothesis: LN_GDPP is stationary

Exogenous: Constant

Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.527837
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Null Hypothesis: LN_GDPP is stationary

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

LM-Stat.

Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.156029
Asymptotic critical values*:	1% level
	5% level
	10% level

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

المتغير TO:

Null Hypothesis: LNT0 is stationary

Exogenous: Constant

Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.230686
Asymptotic critical values*:	1% level
	5% level
	10% level

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Null Hypothesis: LNT0 is stationary

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.178859
Asymptotic critical values*:	1% level
	5% level
	10% level

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

الملحق رقم (02): دراسة استقراريته المتغيرات عند الفرق الأول باختبار KPSS في النموذجين
المتغير FDI:

Null Hypothesis: D(LN_FDI) is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Used-specified) using Bartlett kernel

	LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.177989
Asymptotic critical values*:	
1% level	0.739000
5% level	0.463000
10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Null Hypothesis: D(LN_FDI) is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Used-specified) using Bartlett kernel

	LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.074902
Asymptotic critical values*:	
1% level	0.216000
5% level	0.146000
10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

المتغير DC:

Null Hypothesis: D(LNDC) is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.167479
Asymptotic critical values*:	
1% level	0.739000
5% level	0.463000

10% level	0.347000
-----------	----------

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Null Hypothesis: D(LNDC) is stationary

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.064750
Asymptotic critical values*:	
1% level	0.216000
5% level	0.146000
10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

المتغير **GDPP**:

Null Hypothesis: D(LN_GDPP) is stationary

Exogenous: Constant

Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.182159
Asymptotic critical values*:	
1% level	0.739000
5% level	0.463000
10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Null Hypothesis: D(LN_GDPP) is stationary

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.106776
Asymptotic critical values*:	
1% level	0.216000
5% level	0.146000
10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

المتغير TO:

Null Hypothesis: D(LNTO) is stationary

Exogenous: Constant

Bandwidth: 0.174 (Andrews automatic) using Bartlett kernel

	LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.288429
Asymptotic critical values*:	
1% level	0.739000
5% level	0.463000
10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Null Hypothesis: D(LNTO) is stationary

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 1.12 (Andrews automatic) using Bartlett kernel

	LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.041064
Asymptotic critical values*:	
1% level	0.216000
5% level	0.146000
10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

الملحق رقم (03): نتائج اختبار bounds

ARDL Bounds Test

Date: 04/11/26 Time: 00:25

Sample: 1999 2024

Included observations: 22

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	K
F-statistic	16.77616	4

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	5.06

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-view 09.

الملحق رقم (04): نتائج تقدير نموذج ARDL في المدى القصير

Dependent Variable: ID

Method: ARDL

Date: 04/11/26 Time: 00:13

Sample (adjusted): 1999 2024

Included observations: 22 after adjustments

Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (3 lags, automatic): LN_FDI LNDC LN_GDPP LNT0

Fixed regressors: C

Number of models evaluated: 256

Selected Model: ARDL(1, 3, 3, 3, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
ID(-1)	0.364481	0.192571	1.892703	0.1170
LN_FDI	-0.009765	0.007623	-1.281086	0.2564
LN_FDI(-1)	-0.040782	0.010416	-3.915315	0.0112
LN_FDI(-2)	-0.030074	0.008058	-3.732361	0.0135
LN_FDI(-3)	-0.009655	0.005789	-1.667801	0.1562
LNDC	-0.116657	0.042230	-2.762450	0.0397

LNDC(-1)	0.131743	0.054644	2.410960	0.0608
LNDC(-2)	0.127550	0.027381	4.658406	0.0055
LNDC(-3)	-0.099378	0.021160	-4.696448	0.0054
LN_GDPP	-0.255443	0.038249	-6.678439	0.0011
LN_GDPP(-1)	0.148184	0.040749	3.636465	0.0150
LN_GDPP(-2)	0.108169	0.037674	2.871154	0.0349
LN_GDPP(-3)	-0.133089	0.023281	-5.716557	0.0023
LNT0	0.125706	0.032639	3.851382	0.0120
LNT0(-1)	-0.106015	0.028413	-3.731270	0.0136
LNT0(-2)	0.224996	0.069695	3.228317	0.0232
C	0.474203	0.277790	1.707056	0.1485
R-squared	0.994855	Mean dependent var	0.794318	
Adjusted R-squared	0.978392	S.D. dependent var	0.035626	
S.E. of regression	0.005237	Akaike info criterion	-7.602351	
Sum squared resid	0.000137	Schwarz criterion	-6.759273	
Log likelihood	100.6259	Hannan-Quinn criter.	-7.403748	
F-statistic	60.42903	Durbin-Watson stat	2.509444	
Prob(F-statistic)	0.000125			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-view 09.

الملحق رقم (05): تقدير علاقة في المدى الطويل ونموذج تصحيح الخطأ

ARDL Cointegrating And Long Run Form

Dependent Variable: ID

Selected Model: ARDL(1, 3, 3, 3, 2)

Date: 04/11/26 Time: 00:16

Sample: 1996 2024

Included observations: 22

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LN_FDI)	-0.009765	0.007623	-1.281086	0.2564
D(LN_FDI(-1))	0.030074	0.008058	3.732361	0.0135
D(LN_FDI(-2))	0.009655	0.005789	1.667801	0.1562
D(LNDC)	-0.116657	0.042230	-2.762450	0.0397
D(LNDC(-1))	-0.127550	0.027381	-4.658406	0.0055
D(LNDC(-2))	0.099378	0.021160	4.696448	0.0054
D(LN_GDPP)	-0.255443	0.038249	-6.678439	0.0011
D(LN_GDPP(-1))	-0.108169	0.037674	-2.871154	0.0349
D(LN_GDPP(-2))	0.133089	0.023281	5.716557	0.0023
D(LNT0)	0.125706	0.032639	3.851382	0.0120

D(LNTO(-1))	-0.224996	0.069695	-3.228317	0.0232
CointEq(-1)	-0.635519	0.192571	-3.300173	0.0215

$$\text{Cointeq} = \text{ID} - (-0.1421 \cdot \text{LN_FDI} + 0.0681 \cdot \text{LNDC} - 0.2080 \cdot \text{LN_GDPP} + 0.3850 \cdot \text{LNTO} + 0.7462)$$

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN_FDI	-0.142051	0.043732	-3.248208	0.0227
LNDC	0.068067	0.014304	4.758553	0.0051
LN_GDPP	-0.207986	0.034464	-6.034941	0.0018
LNTO	0.385018	0.124981	3.080625	0.0275
C	0.746166	0.278055	2.683520	0.0436

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-view 09